



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.com>

## Quranic readings that denied the bug banking

A B S T R A C T

Assistant Professor  
Imad Hamed Ahmed al-Khazraji

Tikrit University / College of Education  
for Girls

### Keywords:

Statement of ills  
in advance

### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received 10 Jun. 2016  
Accepted 22 January 2016  
Available online 05 xxx 2016

Journal of Tikrit University for Humanities

Praise be to Allah Who hath sent to His Servant the Book , and did not make it crooked , and peace and blessings be upon our Prophet Muhammad al-Amin , and The God of the good and virtuous , and his companions all. As yet, Valalh corner of the four corners of measurement - the parent branch, governance and illness - been closely associated mental thinking; because the human mind tends by nature to know the reasons that lead to the issuance of a judgment on the phenomenon, and therefore found the illness a place in linguistic thinking when Arab scholars . However, the ride this Metn difficult for the faint of opinion like me, but I am guided to discuss the readings Quranic reprehensible to bug banking, after I found out that the note thickly, accordingly, the language, and drainage, and the order, he settled my mind - after reviewing and counseling- to be the title ((readings Quranic which denied the bug banking)). Find an introduction has been included , Ordvtha statement morphological ills that denied for her readings of the Qur'an , mentioned in this research , making each bug title derived from the crux of the matter , and built it from the study , and then sealed Find a summary included the results that have been reached in this study .

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05>

القراءات القرآنية التي أنكرت لعلة صرفية

أ.م.د. عماد حميد أحمد الخزرجي / جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات

### الخلاصة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين، وآله الطيبين الطاهرين، وصحابته أجمعين. أمّا بعد، فالعلة ركن من أركان القياس الأربعة – الأصل والفرع والحكم والعلة – ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتفكير العقلي؛ لأنّ العقل الإنساني يميل بطبعه إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى إصدار حكم ما على ظاهرة

ماء، ولذلك وَجَدَت العلة مكاناً لها في التفكير اللغوي عند علماء العربية. غير أن ركوب هذا المتن صعب على ضعاف الرأي مثلي، ولكنني أهديت للبحث في القراءات القرآنية المنكرة لعة صرفية، بعد ما تبين لي أن فيها علماً غزيراً، فقهاً، ولغة، وتصريفاً، ونحواً، فاستقر رأيي - بعد الإطلاع والاستشارة - ليكون العنوان ((القراءات القرآنية التي أنكرت لعة صرفية))

وقد اشتمل البحث على مقدمة، أردفتها ببيان العلل الصرفية التي أنكرت لأجلها القراءات القرآنية، الوارد ذكرها في هذا البحث، جاعلاً لكلّ علة عنوان مستنبط من جوهر المسألة، وما بُيِّنَتْ عليه من دراسة، ثمّ ختمت البحث بملخص ضمّت النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذه الدراسة .

#### المُقدِّمة

الحمد لله الذي كشف لنا علل المعاصي والذنوب، فأصلح بفضلهِ خَللَ فكرنا، فرأينا بكرمه يقيناً جُمل الأسباب والدروب، والصَّلَاة والسَّلَام على نبيِّنا وحبيبتنا محمد، صاحب الأجابة الحقيقية للأسئلة الدقيقة، الذي تركنا على المحجَّة البيضاء ليلها كنهارها، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغرّ المحجلين .

وبعد؛ فإنّ قوافل الخير واصبة في العطاء، وأصحاب الهمة العظيمة متمسكون بالحبل المتين، فسلام على كلّ من يخدم هذا الدين، ويخدم لغتنا بإخلاص ووفاء، ويستقر قلمه وفكره؛ ليكون أحد الصادقين الذين يبنون صرح العربية الكريمة، ويُصبحون طبقة من طبقات البنين التي أوصلها علماءنا السابقون، ويستند عليها الدارسون اليوم، وينطلق منها الباحثون القادمون، حتى تتواصل هذه الطبقات سميكة عامرة نقية متلاصقة متماسكة مترابطة، طبقة طبقة بعيدة عن الجوى إلى قيام الساعة.

تُعَدُّ مسألة القراءات القرآنية من الموضوعات الأصيلة في الدراسات القرآنية، ولها تعلق مباشر بالفكر اللغوي، ومستويات اللغة هي الميدان التنظيري والتأسيسي لها، ثمّ تأتي كتب القراءات والتفاسير جميعاً؛ لتكون المساحة الواسعة التطبيقية للتعليل .

فجاء هذا البحث بعنوان ((القراءات القرآنية التي أنكرت لعة صرفية))؛ ليربط بين علمين كبيرين، ألا وهما علم الصرف، وعلم القراءات، لما بينهما من ارتباط وثيق في بيان السبب الصرفي الذي انبثق منه (الإنكار)، وقد قسّمت البحث بحسب العلل الصرفية المستنبطة لكلّ قراءة قرآنية، قد صرّح العلماء لفظاً بإنكارها، معتمداً في ذلك الترتيب الألفبائي لهذه العلل، ثمّ ذكرت (اللفظة) التي أنكرت برسمها الذي وردت فيه، ومن ثمّ أردفت ذلك بذكر النص القرآني، الذي وردت فيه تلك اللفظة مع بيان القراءات القرآنية التي فُرئت بها والمعنى المعجمي لها، فضلاً عن بيان الحجة اللغوية لكلّ قراءة، وختم المسألة بعرض للقراءة التي أنكرت، مع بيان سبب إنكارها، والرد عليه، ممّا يجعل القارئ ملماً بكلّ ما قيل عن هذه القراءة، نتيجة العرض الوافي لها، لا سيما أنّ رأي الباحث لا يخلو من الترجيح تارة، والتعقيب تارة أخرى، وما ينطوي تحت ذلك من نقاش وتحليل وتعليل .

وختمت البحث بملخص موجزة للنتائج التي توصلت إليها من بحثي هذا. وأخيراً أقول: إنّ هذا البحث محاولة مخصصة في خدمة كتابنا المقدس القرآن الكريم، فضلاً عما يقدمه من خدمة لكلّ طالب علم في اللغة العربية، وحسبي أنّي اجتهدت، ولكلّ مجتهد نصيب، والكمال لله وحده، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

#### الباحث

1- أنّ (إيابهم) قد حملت على كذبوا كذاباً، وأنّها مصدر من أيّب لا من أب - إيابهم :

قال تعالى: {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ} (1)، فقرئت (إيابهم) بتخفيف الياء وتثقيلها، فممن قرأها بالتخفيف أبو عمرو، وممن قرأها بالتشديد أبو جعفر وشيبة (2).

و (الأوب): هو الرجوع، ثمّ يشتق منه ما يبعد في السمع قليلاً. والفعل منه التأويب، والأوب: ترجيع الأيدي، والإياب: الرجوع، فنقول: أبت الشمس إياباً، إذا غابت في مآبها، أي: مغيبتها (3).

فمعنى (إيابهم) رجوعهم، ومعنى (إيابهم) على مصدر أيّب إياباً، على زنة (فَيْعَلُ فَيْعَالاً) من أب يؤوب، والأصل إيواباً، فأدغمت الياء في الواو، وانقلبت الواو إلى الياء؛ لأنّها سُيقت بسكون (4). وقد ذكر البطليوسي: أنّ هذه القراءة تحتل تأويلين أحدهما أن يكون إياب بالتشديد (فَعَالاً) من أوب على زنة ك (كَدَّبَ كَدَاباً)، وأصله (أواب) فلم يعتد بالواو الأولى حاجزاً لضعفها بالسكون، فأبدل من الواو الثانية ياء؛ لانكسار همزة فصار في التقدير (أوياباً) ثمّ قلبت الأولى ياء أيضاً؛ لاجتماع ياء وواو وسكون إحداهما، ولأنّ الواو الأولى إذا لم تمنع من الانقلاب الثانية فهي أخرى بالانقلاب، والثاني أن يكون (فَيْعَالاً) وأصله (أوياباً) فأعلّ إعلال سيّد وفعله على هذا أيّب على وزن (فيعل) كحوقل حيقالاً من الإياب، وأصله أيوب فأعلّ كما ذكرنا، والوجه الأول أقيس؛ لأنّهم قالوا في مصدره (التأويب) و (التفعليل) مصدر (فعل) لا (فيعل)، ومع ذلك قالوا هو سريع الأوبة والأيبة فكأنهم أثروا الياء لحقتها (5).

أمّا قراءة تخفيف الياء فمعناها رجوعهم بعد الموت، أي: الرجوع كمعنى القراءة الأولى، ولكن مصدر (أب) (يئوب) هنا هو إياباً، أي: رجع، كقام يقوم قياماً (6).

وقد أنكر أبو حاتم السجستاني قراءة التشديد؛ كونها قد حُملت على (كذبوا كذباً) (7)، وهذا الإنكار لا يجوز؛ لأنّه كان يجب أن يقول: إواباً؛ لأنّه (فَعَال)، ولو أنّه أراد ذلك لقال: إيواباً، فقلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها، كديوان ودواوين (8)

2- أنّ بناء الفعل الماضي للمجهول هنا جاء ثلاثياً لا رباعياً - سَعِدُوا :

قال تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوذٍ} (9)، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (سَعِدُوا) بفتح السين، وهو فعل لا يتعدى (10)، وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي

(سَعِدُوا) بضم السين، بمعنى: رزقوا السعادة<sup>(11)</sup>.  
 و (سَعَدَ) يراد به (السَّعْدُ)، والسَّعْدُ: الإسعاد. سَعَدَهُ أَي: أسعده فهو مسعود<sup>(12)</sup>.  
 و حَجَّةٌ مَنْ قرأ (سَعِدُوا) بالضمّ أنّه حملها على (مسعود)، و مسعود إمّا جاء على حذف الزائد، كأنّه من (أسعده الله)،  
 ولا يقال سَعَدَهُ الله، كما يقال: محبوب من أحبّ، ومجنون من أجنّه الله فهو مجنون، وقد قيل في مسعود: إمّا أصله الوصف  
 للمكان، يقال: مكان مسعود فيه ثمّ نقل إلى التسمية به<sup>(13)</sup>، لا سيّما أنّ هُذَيْلاً تقول: سَعَدَهُ الله بمعنى أسعده<sup>(14)</sup> قال الجوهري:  
 ((سَعَدَ بالكسر فهو سَعِيدٌ، مثلُ سَلِمَ فهو سَلِيمٌ، وسَعَدَ فهو مَسْعُودٌ))<sup>(15)</sup>.  
 وقد ورد (سعد الله) فهو مسعود، وأسعد فهو مُسَعِدٌ، وقيل يقال: سعد وأسعده فهو مسعود، على الاستغناء باسم مفعول  
 الثلاثي<sup>(16)</sup>. قال أبو عمرو بن العلاء: ((يُقَالُ: سَعِدَ الرَّجُلُ كما يُقَالُ جُنٌّ))<sup>(17)</sup>.  
 فإن قال قائل: ((وكيف قيل: (سَعِدُوا)، فيما لم يسمّ فاعله، ولم يقل: (أسعدوا)، وأنت لا تقول في الخبر فيما سُمّي فاعله:  
 (سعد الله)، بل إمّا تقول: أسعده الله؟  
 قيل ذلك نظير قولهم: (هو مجنون) و (محبوب)، فيما لم يسمّ فاعله، فإذا سما فاعله قيل: (أجنه الله) و (أحبه)، والعرب  
 تفعل ذلك كثيراً))<sup>(18)</sup>.  
 وتأويل ذلك ((وأمّا الذين سعدوا برحمة الله، فهم في الجنة خالدين فيها ما دامت))<sup>(19)</sup>.  
 وقد أنكر بعضهم هذه القراءة – أعني قراءة الضم – ، وقال: إمّا يقال: أسعده، ولا يقال: سَعَدَهُ<sup>(20)</sup>، وقد حملها بعضهم  
 على الشذوذ<sup>(21)</sup>، والسمين الحلبي على أنّها لغة قليلة<sup>(22)</sup>، ودليل ذلك أنّ (مسعود) من (أسعد) على صيغة (مفعول) لا من  
 سعد<sup>(23)</sup>؛ ولأنّه لا يقال: سَعَدَهُ الله بالفتح، إمّا يقال: أسعده الله<sup>(24)</sup>.  
 أمّا حجة من قرأ (سَعِدُوا) بفتح السين فهي مبنية على أنّه لا يقال: سعد الله، إمّا يقال: أسعده الله، أي أنّ الفعل (سعد)  
 فعل ثلاثي لازم، لا يتعدى إلى مفعول به<sup>(25)</sup>.  
 وبناء على ما تقدّم أقول: إنّ الفعل (سَعِدَ) يكون مضارعه على (يَسْعُدُ)، وكلاهما يكون متعدّياً بالهمزة، فيقال: أسعده  
 الله، ومنه قوله تعالى: {سَعِدُوا}، وهي قراءة قرأ بها الجمهور، وأكثر الفُزَّاء السبعة، أمّا مجيء (سَعِدُوا) بضمّ السين – عند  
 بعض الفُزَّاء – فإنّها تعطي دلالة على أمرين: أولهما، أنّ الفعل (سعد) يتعدى، ومنه قولهم: مَسْعُودٌ، والثاني أنّ ما جاء على  
 الضمّ يكون على حذف الزوائد كأنّه من (أسعده الله). وهذا ما لم يكن يرتضيه أبو البقاء العكبري، بدليل قوله: ((وهو غير  
 معروف في اللغة ولا هو مقيس))<sup>(26)</sup>.  
 ولا شك أنّ القياس يقتضي أن يكون اسم مفعول على زنة (مفعول)، مأخوذ من (فعل) الثلاثي المبني للمجهول، لا من  
 (أفعل).  
 وقد وجدت أبا جعفر النحاس لا يفاضل بين القراءتين، ولا ينكر إحداهما، ويقرّ بالأخرى، بدليل قوله: ((والصواب من  
 القول في ذلك، أنّهما قراءتان معروفتان فبأبئهما قرأ القارئ فمصيب الصواب))<sup>(27)</sup>.  
 3- أنّ (خُطُوات) جمع (خُطَاة) لا (خُطُوة)  
 - خُطُوات :  
 قال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ} <sup>(28)</sup>، فقرأ  
 ابن عامر والكسائي وقنبل وحفص (خُطُوات)، وباقي السبعة بسكون الطاء، وقرأ أبو السَّمَّال (خُطُوات)<sup>(29)</sup>. وقد نقل عنه ابن  
 عطية أنّه قرأ (خُطُوات) أيضاً<sup>(30)</sup>.  
 و (الخُطُوات): جمع خُطُوة، والخُطُوة: بُعْدُ ما بين قدمي الماشي، و (الخُطُوة) بفتح الخاء: الفعلة الواحدة، وقد تجمع  
 الخُطُوة خُطَاً، والخُطُوة تجمع على خُطُوات وخُطَاء<sup>(31)</sup>.  
 وقد اختلف أهل التأويل في معنى (الخُطُوات)، فقيل: خُطُوات الشيطان: عمله، وقيل: خطاياها، وقيل: خطيئته، وقيل:  
 طاعته، وقيل: النَّذُورُ في المعاصي<sup>(32)</sup>، وقيل: طريقه: أي لا تسلكوا الطريق، الذي يدعوكم إليه<sup>(33)</sup>.  
 وهذه الأقوال كلّها قريبٌ معنى بعضها من بعض؛ لأنّ كلّ قائلٍ منهم له قول في ذلك، وإنّه أشار إلى نهي إتباع الشيطان  
 في آثاره وأعماله، غير أنّ حقيقة الكلمة هي أنّها (بعد ما بين قدميه)، ثمّ تستعمل في جميع آثاره وطرقه<sup>(34)</sup>.  
 و حَجَّةٌ من قرأ (خُطُوات) أنّ (كَلَّ) اسم على (فُعْلة) خفيف إذا جُمِعَ حُرِّكَ ثانيه بالضم... لأنّ مخرج الحرفين واحد إذا  
 قرب أحدهما من صاحبه كان أيسر عليهم))<sup>(35)</sup>؛ فضلاً عن أنّ صيغة (فُعْلة) تجمع جمع قلة فتلحق حركة العين حركة الفاء  
 بالضمّة، وهذا هو القياس ((إلا أنّ هذا الإتيان في الضم مستثقل عند بعض العرب؛ لأنّ الضمة الواحدة ثقيلة فكيف إذا اجتمع  
 الثقلان في كلمة واحدة))<sup>(36)</sup>.  
 أمّا حجة من قرأها (خُطُوات) فتتضح في قول الأخفش: ((وأسكن بعضهم ما كان من الواو كما يسكن من كان من الياء  
 نحو (كُلّيات) أسكن اللام؛ لنلا تحوّل الياء واو، فأسكنها في خطوات))<sup>(37)</sup>، لا سيّما أنّ هناك من يهرب من ثقل الضمتين في  
 هذا الجمع إلى الإسكان؛ لأنّ ((من العرب من يدع العين من الضمة في فُعْلة))<sup>(38)</sup>.  
 في حين أنّ قراءة (خُطُوات) قراءة شاذة، ولكنّها جائزة في العربية قوية؛ لأنّ من العرب من يهرب من ثقل الضمتين،  
 فيفتح العين إذا جمع بالتاء، فقالوا في (خُطُوات): خُطُوات؛ لأنّها أخفُّ الحركات نطقاً على اللسان، فالاسم إن كان على  
 (فُعْلة) فيه ثلاثة أوجه: (فُعْلات)، و (فُعْلات)، و (فُعْلات)، وكلّها جائزة حسنة في العربية<sup>(39)</sup>، وبها فرى قوله تعالى الذي  
 نكرته أنفاً.  
 أمّا قراءة (خُطُوات) – التي قرأ بها عليّ وقتادة والأعمش بضمّها والهمز – فهي قراءة مُنكرة، أنكرها بعض العلماء،  
 وعلّة إنكارها؛ كونها قراءة شاذة<sup>(40)</sup>، قال ابن جنّي: ((وهي مرفوضة وغلط))<sup>(41)</sup>.  
 وتحتمل هذه القراءة تأويلين في العربية<sup>(42)</sup>:  
 أحدهما: أنّ (خُطُوات) جمع (خُطَاة)، بمعنى الخطأ، فالهمزة أصلية، وهي لام الكلمة. والآخر: أنّه قلب الواو في

(خَطُوات) همزة؛ لمجاورتها الضمة قبلها، فكأنها عليها؛ لأنَّ حركة الحرفين بين يديه على الأرجح لا عليه .  
يفهم من هذا أنَّ وجه إنكار قراءة (خَطُوات) وجه سليم، من الناحيتين: الصرفية والدلالية؛ فضلاً عمَّا احتملته القراءة من التأويل، الذي كان احتمالياً لا قطعياً، وهذا كله لا يخلو من التكافؤ، ويكاد يكون بعيداً عن المراد من مجيء اللفظة في السياق القرآني، الذي وردت فيه .

4- أنَّ (سُلفاً) جمع (سُلفة) لا جمع (سالف) - سُلفاً :

اختلف القراء في (سُلفاً) الوارد ذكرها في قوله تعالى: {فَجَعَلْنَاهُمْ سُلفاً وَمَثَلاً لِلآخِرِينَ} (43)، إذ قرأ جمهور القراء (فجعلناهم سُلفاً) بفتح السين واللام. وقرأها حميد الأعرج وحمزة والكسائي (سُلفاً) بضم السين واللام، وهي قراءة عبدالله وأصحابه، وسعد بن عياض وابن كثير أيضاً. وقرأ علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وحميد الأعرج ومجاهد أيضاً (سُلفاً) بضم السين وفتح اللام (44).

فمن قرأها (سُلفاً) حملها على ثلاثة أوجه، أولها: أنَّها جمع سالف كصابر وصنبر، وثانيها: أنَّها جمع سليف كزغيف ورغف، والسُلف من الناس كالفریق، أي: فريق قد سلف، وثالثها: أنَّها جمع سلف كأسد وأسد (45). وكل ما ذكر يدلُّ على أنَّ معناها جميع قد مضى (46).

أما مَنْ قرأ (سُلفاً) فحملها على وجهين، أحدهما: أنَّه مصدرٌ يطلق على الجماعة، تقول: سلفت الرجلُ يسلفُ سُلفاً أي: تقدّم، والجمع أسلافٌ وسُلاف، والثاني: أنَّه يكون جمعاً لسالف، كحارس وحرس. وهذا في الحقيقة اسمٌ جمع لا جمعٌ تكسير؛ إذ ليس في أبنية التكسير صيغة (فعل) (47).

في حين أنَّ المعنى المراد من قراءة (سُلفاً) جمع (سُلفة) هو معنى الأمة والقطعة، أي فرقة قد مضت (48)، وأنكر أبو حاتم السجستاني هذه القراءة (49) من دون أن يذكر لنا سبب هذا الإنكار.

يفهم من هذا أنَّ قراءة (سُلفاً) تحتمل أن يكون المراد بهذا اللفظ الجماعة والواحد والذكر والأنثى؛ لأنه يقال للقوم: أنتم لنا سُلفٌ، وقد يجمع فيقال: هم أسلاف (50)؛ ومنه الخبر الذي عن رسول الله (ﷺ) أنَّه قال: (يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ أسلافاً) (51).  
فقراءة (سُلفاً) بفتح السين واللام أولى القراءات بالصواب؛ ((لأنَّها اللغة الجوداء، والكلام المعروف عند العرب، وأحقّ اللغات أن يقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم. فتأويل الكلام إذن: فجعلنا هؤلاء الذين أغرقناهم من قوم فرعون في البحر مقدّمةً يتقدمون إلى النار، كفار قومك يا محمد من قريش، وكفار قومك لهم بالآثر)) (52).  
أما قراءة (سُلفاً) التي أنكرت فلا تتعدى من أن تحدّد بوجهين، أحدهما: أنَّ (سُلفاً) جمع (سُلفة) كعُرْفَة وعُرْف، والسُلفة الأمة، وهذا الوجه هو الأكثر شهرة فيها، والثاني: أنَّ أصل (سُلفاً) هو (سُلفاً) بضمّين، فأبدل من الضمة فتحة، فنتج لنا جراء ذلك قراءة أخرى هي (سُلفاً) (53).

5- أنَّ صيغة (فعل) ومثالها (دبّر)، لا تحقّق توافقاً مع صيغة (أفعل) ومثالها (أسفر) التي جاورتها - دبّر :

قال تعالى: {وَاللَّيْلُ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٥٤﴾ وَالصُّبْحُ إِذَا أَسْفَرَ ﴿٥٤﴾}، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (إذ أدبَرَ)، وقرأ نافع وحمزة (إذ أدبَرَ)، في حين قرأ ابن عباس ومجاهد وعطاء (إذ دبّر) (55).

ف (دبّر) معناها: ذهب، أي: دبّر النهار ذهب، و (أدبر) مثله، قال تعالى: {وَاللَّيْلُ إِذْ أَدْبَرَ ﴿٥٦﴾} أي: تبع النهار، ودبّر بالقمار إذا ذهب (56).

واختلف العلماء: هل دبّر وأدبّر بمعنى أو لا؟ فقيل: هما بمعنى واحد، يقال: دبّر الليلُ وأدبّر، وقبّل وأقبل، ومنه قولهم: (أمسّ الدابر)، فهذا من دبّر، وأمسّ المُدبّر (57).

وأما أدبَرَ الراكب وأقبل فرباعيٌّ لا غير. قال يونس: ((دبّر انفضى، وأدبَرَ تَوَلَّى ففرّق بينهما)) (58)، وقال الزمخشري: ((ودبّر بمعنى أدبَرَ كقبّل بمعنى أقبل)) (59) قيل: ومنه صاروا كأمس الدابر، وقيل: هو من دبّر الليلُ النهارَ إذا خلفه، أي: أدبِر. وقيل هما على طريق الاشتراك. وقيل أدبَرَ بلغة قريش خاصة (60).

وقد ذكر السمعاني أنَّ قراءة (إذا دبّر) قراءة منكّرة، بدليل قوله: ((وقد أنكر بعضهم هذه القراءة)) (61) من دون أن يبين لنا من هو الذي أنكر؟ وما وجه إنكاره لها.

ولعلّ ما يقف وراء ذلك أنَّ قراءة (إذا أدبر) يكون القول فيها مناسب لقوله تعالى {إذَا أَسْفَرَ}، فيقال: كأمسّ الدابر وأمّسّ المُدبِر، فيكون الرسم محتمل لكليهما؛ كون الصورة الخطية لا تختلف؛ لأنَّ بعد (إذا أدبر) (إذا أسفر)، وهذا يعني أنَّه مكتوبٌ بألفين بعد الذال، أحدهما ألف إذا، والأخرى همزة (أدبر) (62).

ومن خلال تتبع المسألة في كتب التفسير واللغة ومعاني القرآن وإعرابه، وكتب القراءات أجد أنَّ لا وجه لإنكار هذه القراءة؛ لأنَّها قراءة معروفة، قال الزجاج: ((والليل إذا أدبر، ويقرأ (إذا دبّر) وكلاهما جيد في العربية)) (63) لا سيّما أنَّ (دبّر) و (أدبر) بمعنى واحد عند الكسائي (64).

وأودُّ أن أبين هنا بأنَّ إنكار القراءة من عدمه لا يتقيد بكون القراءة سبعية أو غير سبعية.  
6- أنَّ (شنان) جاءت صفة لا مصدرًا - شنان :

قال تعالى: {وَلَا يَجْرَمَنَّكُمْ شنان قَوْمٌ} (65)، فقرأ الجمهور (شنان)، وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر بسكون النون (66).

و (الشنان) من (شنا)، ويراد به البغضة والتجئب للشيء. من ذلك (الشنوءة)، وهي التقرُّز، ومنه اشتقاق أزدِ شنوءة؛

ويقال: شَنَىء فلانٌ فلاناً إذا أبغضه، وهو (الشَّنَان)، وربّما خَفَّفوا فقالوا: الشَّنَان<sup>(67)</sup>.  
 فحجة مَنْ قرأ (شَنَان) أنه مصدر للفعل (شَنَنْتُه)، ف (أنا اشْنُوهُ) شَنَاناً<sup>(68)</sup>، فشَنَان هنا مصدر دال على الاضطراب والقَلْب؛ لأنَّ الشَّنَان فيه اضطراب النفس، فهو مثل (الغليان و الزَّوران)<sup>(69)</sup>، أي: أنه مصدر، والمصدر في هذا قليل، ويأتي بالفتح لا غير<sup>(70)</sup>، قال سيبويه: ((من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني، قولك: الزَّوران والنَّوران، إنّما هذه الأشياء في زَعَزَعَة البدن واهتزازه في ارتفاع... ومثل هذا الغليان، لأنّه زَعَزَعَة وتَحْرُك))<sup>(71)</sup>، وقد بيّن ابن جني أنّ سبب مجيء هذه الصيغة للدلالة على التقلّب والاضطراب توالي الفتح ثلاث مرّات، إذ قال: ((المصادر التي جاءت على الفعلان أنّها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النَّوران والغليان والعُنيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال))<sup>(72)</sup>.

فإضافة شَنَان هنا - إنّ سلّمنا بأنّه مصدر - تكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: يُغضضكم قوماً، بقرينة قوله: (أنّ صدوكم)؛ لأنّ المنبغض في الغالب هو المعتدى عليه<sup>(73)</sup>.

أما حجة مَنْ قرأ (شَنَان) فهي أنّ (شَنَان) ليس بمصدر بل اسم فاعل مثل (عَضْبَان، وَعَطْشَان، وَكَسْلَان، فَتْكَون (شَنَان) وصفاً مثل غضبان، أي عدوّ، فالمعنى: لا يجرمكم عدوّ قوم، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف<sup>(74)</sup>.

وقد انكر أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني قراءة (شَنَان) بسكون النون الأولى؛ لأنّ (شَنَان) عندهما مصدر، والمصادر في هذا الباب إنّما تأتي متحركة بالفتح<sup>(75)</sup>.

ويبدو ممّا سبق أنّ (شَنَان) بفتح النون هي الأكثر، وقد تسكن هذه النون إمّا أصالة وإمّا تخفيفاً، ولكن المعنى هو نفسه لا يتغير، ف (الشَّنَان) بفتح النون وتسكينها هو (البغض)، وقيل: شدّة البغض<sup>(76)</sup>. وإن كانت القاعدة الصرفية تنصّ على أنّ الفعل الثلاثي اللازم إذا كان ((دالاً على حركة وتنقل فيها اهتزاز فمصدره القياس على فَعَلَانَا))<sup>(77)</sup>.

وعليه فقراءة (شَنَان)، وإن كان لها وجه دلالي يفيد هنا، لكن القراءة المشهورة (شَنَان) أقوى معنى منها، في الدلالة على ذلك.

7- أنّ العربية لا تعرف هذه الكلمة لفظاً ولا معنى، ولم يرد عن أهلها ذلك - ظُفر :

قال تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ}<sup>(78)</sup>، فقرأ الحسن (ظُفر) بإسكان الفاء. وقرأ أبو السَّمَّال (ظُفر) بإسكان الفاء وكسر الظاء. أما قراءة (ظُفر) فهي قراءة الجمهور<sup>(79)</sup>، وهي أفصح اللغات<sup>(80)</sup>.

و (الظُّفر): معروف، يكون للإنسان وغيره. وقيل: الظُّفر: لِمَا لَا يَصِيدُ، والمِخْلَبُ لِمَا يَصِيدُ، كَلَّمَا مَذَكَّرٌ<sup>(81)</sup>، ف (الظُّفر) عظم لين رخو. أصله من غداء يثبت فيقصر مثل ظفر الإنسان، وسمي ظُفراً؛ لأنّه يأخذ الأشياء بظفره، أي يظفر به الأدمي والطيّر<sup>(82)</sup>. قال أحمد بن فارس: ((الظُّفْرُ ظُفْرُ الإنسان، ويقال: ظَفَّرَ في الشيء، إذا جعل ظُفْرَ فيه، ورجلٌ أَظْفَرُ، أي طويل الأظفار))<sup>(83)</sup>. وقيل: (ذي ظُفر) لِمَا ليس بمنفرد الأصابع من البهائم والطيّر؛ مثل الإبل والنعام والإوز والبط. وقيل: الإبل فقط<sup>(84)</sup>، قال ابن عباس: ((ذي ظُفر، البعير والنعام؛ لأنّ النعام ذات ظفر كالإبل. وقيل: يعني كلّ ذي مخلب من الطير وذي حافر من الدواب، ويسمى الحافر ظفراً استعارة))<sup>(85)</sup>.

ف (الظُّفر) مفردٌ وجمعه: أظفار، وأظفور، وأظفير، وأظافرة<sup>(86)</sup>.

وحجّة مَنْ قرأ (ظُفر) بضمّ الظاء، وسكون الفاء أو ضمها أنّ كلا القراءتين قد جاءتا موافقة للقياس، لأنّ (ظُفر)، و (ظُفر) صيغتان من صيغ الأسماء والصفات، ولها نظائر كُثُر في العربية، وقد ذكر المبرّد أنّ الاسم يكون على (فَعْل) مثل: (خُرَج) و (قُفِل)، والنعمة مثل: (مُر) و (خُلُو). ويكون على (فَعْل) مثل (طُنْب) و (عُنُق)، والنعمة مثل: (جُنْب) و (سَلَل)<sup>(87)</sup>.

أما قراءة أبي السَّمَّال لـ (ظُفر) فجاءت بإسكان الفاء وكسر الظاء، وهي قراءة منكّرة عند أبي حاتم السجستاني؛ كونها لا تعدّ قراءة عنده بل لغة<sup>(88)</sup>، وقد وُصِفَت بالشذوذ ومخالفة القياس<sup>(89)</sup>.

ولا أجد من الانصاف أن توصف هذه القراءة بالشذوذ ومخالفة القياس؛ لأنّ هذا الوزن من أوزان العربية، ويقاس عليه لا سيّما أنّ العربية قد جاءت بأمتلة كثيرة على هذا البناء، قال سيبويه: ((فالأسماء، نحو العِجْم، والجِدْع، والعِئُق، والصفات، نحو نِفْض وجِلْف ونِضو وهِرْط))<sup>(90)</sup>.

وقد جيء بالظفر في النص القرآني الوارد ذكره لمّا ذكر الله تعالى ما حرّم على المسلمين عقب ذلك بذكر ما حرم على اليهود؛ ((لمّا في ذلك من تكذيبهم في قولهم: إنّ الله لم يحرم علينا شيئاً، وإمّا نحن حرّمنا على أنفسنا ما حرّمه إسرائيل على نفسه. وهذا التحريم على الذين هادوا، إمّا هو تكليف بلوى وعقوبة. فأول ما ذكر من المحرمات عليهم كل ذي ظفر))<sup>(91)</sup>.

من هنا يتبيّن أنّ ما أنكره أبو حاتم السجستاني ليس من باب ورود البناء من عدمه في العربية بل إنّ (الظُّفر) لا يعرف في العربية لفظاً ومعنى، ولم يرد عن أهلها ذلك.

فالقراءة ذاتها ليست شاذة في نفسها، إمّا الشذوذ يكمن في تأويل البعض لها على غير الصواب، فوجب ردّ المعنى الذي تُؤوِّلت به، لا ردّها هي.

الذي أريد قوله: إنّ قراءة (ظُفر) التي وُصِفَت بالشذوذ، لا تعدّ شاذة في بناءها؛ لأنّ هذا الوزن من أوزان العربية، ويقاس عليه، أمّا التأويل الذي جيء لها على غير الصواب فهو متأتّ من أنّ العرب لا يعرفون (الظُّفر) لفظاً ومعنى، ولم يرد عن أهلها دلالاته على ذلك.

8- أنّ الفعل الماضي أسند إلى تاء المخاطب لا تاء الفاعل، لأن الله تعالى لا يَعْجَب - عَجِبْتُ :

جاءت لفظة (عَجِبْتُ) الوارد ذكرها في قوله تعالى: {بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ}<sup>(92)</sup> بقراءتي فتح التاء وضمّها، فمِمّن قرأها بالفتح ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمر، وابن عامر<sup>(93)</sup>.

أما قراءة الضمّ فقرأ بها كلّ من الإمام علي (رضي الله عنه)، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو عبدالرحمن السلمي، وعكرمة،

و (العجب) في اللغة: أَنَّ الإنسان إذا رأى ما يُكْرِه وَيَقِلُّ مِثْلَهُ قال: قد عَجِبْتُ من كذا وكذا<sup>(95)</sup>.  
فدلالة مَنْ قرأ بالفتح أراد: بل عَجِبْتُ يا مُجِد من نزول الوحي عليك، ويسخرون هم<sup>(96)</sup>، وقيل: أي عَجِبْتُ من إنكارهم  
البعث؛ لشدّة تَحَقُّقِك بمعرفته، ويسخرون بجهلهم<sup>(97)</sup>. قال ابن السائب<sup>(98)</sup>: ((أنت تَعَجَّبُ منهم، وهم يسخرون منك. وفي ما  
عجب منه قولان: أحدهما: من الكفار إذ لم يؤمنوا بالقرآن. والثاني: إذ كفروا بالبعث))<sup>(99)</sup>.  
أما دلالة مَنْ قرأ بالضم فيراد بها الإخبار عن الله تعالى بأنّه عجب<sup>(100)</sup>، قال الزّجاج: ((وقد أنكر قوم هذه القراءة،  
وقالوا إنّ الله تعالى لا يعجب من شيء؛ لأنّه علِمَ الأشياء قبل كونها، وإنّما يعجب مَنْ سمع أو رأى شيئاً لم يسمعه ولم  
يره))<sup>(101)</sup>، وقال ابن الجوزي: ((وقد أنكر هذه القراءة قوم، منهم شريح القاضي<sup>(102)</sup>، قال: إنّ الله لا يَعْجَب، إنّما يَعْجَب مَنْ  
لا يَعْلَم))<sup>(103)</sup>.

يفهم من هذا أنّ علة مَنْ أنكر هي أنّ الله تعالى لا يعجب من شيء؛ لأنّه علِمَ الأشياء قبل كونها، وإنّما يتعجب من سمع  
أو رأى شيئاً لم يسمعه ولم يره. وهذا ما لم يرتضيه مجموعة من العلماء وعدّوا ما أنكره هؤلاء غلطاً؛ لأنّ القراءة والرواية  
كثيرة، والعجب من الله عزّ وجلّ خلافه من الأدبيين، قال الفراء فيما نقله عنه القرطبي: ((العجب إنّ أسنِدَ إلى الله عزّ وجلّ  
فليس معناه من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله: {الله يستهزئ بهم} <sup>(104)</sup> ليس ذلك من الله كمعناه من العباد))<sup>(105)</sup>.  
فالعجب من الله خلافه من الأدبيين، كما قال: {ويمكر الله} <sup>(106)</sup>، و {سخر الله منهم} <sup>(107)</sup>، {وهو خادعهم} <sup>(108)</sup>، والمكر من  
الله والخداع خلافه من الأدبيين. قال الزّجاج: إنّ ((الآدمي إذا فعل ما ينكره الله تعالى جاز أن يقول فيه: عجبْتُ، والله عزّ  
وجلّ قد علِمَ ما أنكره قبل كونه، ولكن الإنكار والعجب الذي تلزم به الحجّة عند وقوع الشيء))<sup>(109)</sup>.

أما ابن الأنباري فكان أكثر وضوحاً في بيان ذلك بدليل قوله: ((المعنى: جازيتهم على عجبهم من الحق، فسّمى الجزاء  
على الشيء باسم الشيء الذي له الجزاء فسّمى فعله عجباً، وليس بعجب في الحقيقة؛ لأنّ المتعجب يدهش ويتحير، والله عزّ  
وجلّ قد جَلَّ عن ذلك، وكذلك سُمّي تعظيم الثواب عجباً))<sup>(110)</sup> أي أخبر عن نفسه بالعجب وهو يريد: بل جازيتهم على  
عجبهم من الحق، فسّمى فعله باسم فعلهم. وقيل: بل عجبت معناه بل عظم فعلهم عندك<sup>(111)</sup>.

خلاصة القول أنّ إنكار شريح القاضي وغيره لقراءة الضّم في (عجبت) مردود عند بعض العلماء بدليل ما سبق ذكره؛  
لأنّ (عَجِبْتُ) فُرئ على الحكاية عن نفس المتكلم، ومعناه: بل عظم فعلهم عندي. وقيل: بل جازيتهم بالتعجب. وقيل: بل معناه  
أنّه ممّا يقال عنده: عجبْتُ، أو يكون مستعاراً بمعنى أنكرت، نحو قوله تعالى: {أَتَعَجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ} <sup>(112)</sup>، ويقال: قصة  
عجب<sup>(113)</sup>. وبهذا يكون الجواب لمن أنكر القراءة أن يقال له: العجب من الله عزّ وجلّ بخلاف العجب من الأدبيين. ويكون  
على وجه التعجب، ويكون على وجه الإنكار والاستعظام لذلك القول. كما قال في آية أخرى: {وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجِبْ  
قَوْلَهُمْ} <sup>(114)</sup>. وعليه فالتعجب من الله إنكار الشيء وتعظيمه، وهو لغة العرب<sup>(115)</sup>. وقد جاء في الخبر: {عجب ربكم من الكم  
وقنوطكم} <sup>(116)</sup>.

ولعلّ القارئ يفهم ممّا سبق أنني كنت مدافعاً عن القراءة المنكرة في الكلام المذكور آنفاً ولكنه سرعان ما يتراجع عن  
هذا الفهم، لأنّ ما ذكرته حاولت به الإحاطة الكاملة بالمسألة، فعرضت إنكارها وحجة العلماء في ذلك، ثمّ عرضت عدم  
إنكارها وآراء العلماء في الدفاع عن ذلك .

9- أنّ (المفاعلة) لا تكون إلّا بين اثنين

- دفاع :

قال تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ} <sup>(117)</sup>، فقرأ الجماعة  
(ولولا دفع الله)، وقرأ نافع ويعقوب (دفاع)<sup>(118)</sup>.

و (دفع): يدلّ على تنحية الشيء. يقال: دَفَعْتُ الشيءَ أدفعه دفعاً، ودافع الله عنه السوء دفاعاً، والمدفع: الفقير؛ لأنّ هذا  
يدفعه عند سؤاله إلى ذلك<sup>(119)</sup>.

و (المدافعة): دافع الله تعالى عنه السوء دفاعاً ومدافعة: أي دفع<sup>(120)</sup>. قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا} <sup>(121)</sup>.  
فحجة من قرأ (دَفَع) جعله مصدرًا لـ (دَفَع) على زنة (فَعَلَ)، وهو مصدر قياسي لا مجال للمشاركة فيه مع أحد .  
أما حجة من قرأ (دفاع) فهي أنّه مصدر لـ (دَفَع) كما يقال: حَسَبْتُ الشيءَ حساباً، وأب إياباً، ولقيته لقاءً؛ ومثله كتبه  
كتاباً<sup>(123)</sup>. قال المبرد: (( و (الفعال)، نحو: قُمْتُ قياماً، وصُمْتُ صياماً، ولقيته لقاءً))<sup>(124)</sup>، بدليل قوله تعالى: {كُتِبَ اللَّهُ  
عَلَيْكُمْ} <sup>(125)</sup>. قال النحاس: ((وهذا أحسن ما قيل))<sup>(126)</sup>.

وقد أختار أبو عبيدة قراءة الجمهور (ولولا دفع الله)، وأنكر قراءة (دفاع)؛ ((لأنّ المفاعلة لا تكون إلّا بين اثنين، والله  
تعالى لا يغالبه أحد))<sup>(127)</sup>. على اعتبار أنّ قراءة (دفاع) على زنة (فعال)، وهي صيغة تدلّ على المشاركة، إلّا أنّ مكي بن  
أبي طالب لم يرتض ذلك من أبي عبيدة؛ لأنّ ((هذا وهم توهم فيه باب المفاعلة وليس به، واسم (الله) في موضع رفع بالفعل،  
أي لولا أن يدفع الله. و (دفاع) مرفوع بالابتداء))<sup>(128)</sup>.

ويبدو لي أنّ الأخذ بقراءة (دَفَع) هي الأسلم، على الرّغم ممّا ذكر من أنّ (دفاع)، و (دَفَع) مصدران للفعل (دفع) بحسب  
مذهب سيويه<sup>(129)</sup>. وإن كان ما يجيء على (فَعَلَ) هو الأصل<sup>(130)</sup>، إلّا أنّ بعض أبنية هذا الفعل – أعني فَعَلَ – تكون على  
(فَعُول)، و (فعال)؛ لأنّ بناء الفعل واحد<sup>(131)</sup>.

وعينئ بالأسلم أنّها القراءة الأقرب إلى نفسي لثلاثة أسباب، الأول: أنّ مصدر (دَفَع) هو (دَفَع) بناء على القياس، وهو  
الأصل فيه بدليل ما ذكره اللغويون، والثاني هو أنّها قراءة الجمهور، وبها قرأت الجماعة .

أما الثالث فهو أنّ صيغة (فعال) من الصيغ الدالة على المشاركة، وهذه المشاركة لا وجود لها في صيغة (فَعَلَ)، وعليه  
فالقراءة الثانية أولى من القراءة الأولى من باب الابتعاد عن التأويل .

10- أنّ هُتت لم تُؤخذ من تهيات

- هَيْتٌ :

اختلف الفراء في (هَيْت) الوارد ذكرها في قوله تعالى: {وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْت لَكَ} (132)، إذ قرأ ابن عباس، والسلمي، وأبو وائل، وقتادة (هَيْتُ لَكَ) بكسر الهاء وضيمّ التاء مهموزاً، بمعنى (تهيأت لك) (133). وقرأها أهل الكوفة والبصرة (هَيْتٌ)، أما أهل المدينة والشام فقرأوا (هَيْتٌ)، وجاءت قراءة ابن كثير لها (هَيْتٌ) (134).

و (هيت): كلمة تدلُّ على الصيحة. يقولون: هَيْتَ به، إذا صاح، ويقولون في معنى هَيْتَ لك: هَلُمَّ (135). وقد أنكر أبو عمرو قراءة (هَيْتٌ)، وصرّح ببطانها ويطلان جعلها من (تهيأت) (136)، وقد أنكرها الكسائي أيضاً بدليل قوله: ((لم يحك هنت عن العرب)) (137)، فضلاً عن أنه نسبها لأهل حوران، وأنها رفعت إلى الحجاز، ومعناها: (تعال) (138). قال عكرمة: ((هي أيضاً بالحوزانية هَلُمَّ)) (139) إلا أن ابن مجاهد لم يرتض ذلك؛ لأنَّ (هيت) عنده لفظة عربية، وهي كلمة حنثٌ، وإقبال على الشيء (140). قال أبو عبيد فيما نقله عنه البغوي: ((إنَّ العرب لا تُنثي هَيْتَ، ولا تجمع ولا تُؤنثُ، وإيها بصورة واحدة في كُلِّ حال)) (141).

ومن خلال تتبعي للمسألة تبين أن قراءة (هَيْت) هي القراءة المعروفة عند العرب، علماً أن كلَّ القراءات الواردة فيها لا تعدو أن تكون بمعنى واحد، وقد ذكر الأخفش أن كلَّ ذلك بمعنى واحد (142).

أما قراءة (هَيْتٌ) - التي أنكرت عند بعض الفراء - فقد جاءت مقبولة عند البصريين، بدليل نعتهم إياها بـ (الجيدة)، وحجة ذلك عندهم أن يقال: هاء الرجل يهأ ويهيه هياً، فهأ يهيه مثل جاء يهيه، وهَيْتٌ مثل جَيْتٌ (143). قال الشاعر (144):

أبلغ أمير المؤمنين أهل العراق إذا أتيتنا أن العراق وأهله سلم إليك فهيت هيتا

## 11- دلالة الحال وما يقتضيه السياق

أ- شِرْكَاً :

قال تعالى: {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} (146)، فقرأ أهل المدينة وعاصم (شِرْكَاً) على التوحيد، وأبو عمرو وسائر أهل الكوفة بالجمع، على مثل (فُعَلَاء) (147).

والشِّرْكَ: الشِّرْكَة، والشِّرْكَ: الاسم من الإشراك (148)، قال تعالى: {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} (149). فحجة من قرأ (شِرْكَاً) على التوحيد أنه مصدر، وهو على حذف مضاف، أي ذا شِرْكَ، ويمكن أن يكون أطلق الشِرْكَ على الشريك (150).

أما حجة من قرأ (شِرْكَاء) على الجمع فهي أن (شركاء) جمع شريك (151). وقد أنكر الأخفش قراءة التوحيد؛ لأنَّ الأصل لله تعالى، وإنما جعل الشِرْكَ لغيره، وقيل: التقدير فيه جعل له ذا شرك (152)، كقوله: وَسَنَلِّ الْقَرْيَةَ (153)، فضلاً عن أن الشِرْكَ مصدرٌ، ولا بُدَّ من حذف مضاف، أي ذوي شِرْكَ، فمعناه يكون إشراكاً، وهو في الحقيقة اسم مصدر، ويكون المعنى: أخذنا له إشراكاً في الولد، وقيل: المراد بالشِرْكَ: النَّصِيب، وهو ما جعلاه من رزقهما له يأكله معهما، وكانا ياكلان ويشربان وهدهما، وعليه فالضمير في (لَهُ) يعود على الولد الصالح. وقيل: الضمير في (له) لإبليس ولم يجز له ذكر (154).

ويرى أبو جعفر النحاس أن قراءة الجمع أولى القراءتين بالصواب؛ لأنَّ ((القراءة لو صَحَّت بكسر الشين، لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاهما صالحاً جعلاً لغيره فيه شركاً؛ لأنَّ آدم وحواء لم يدينا بأنَّ ولدتهما من عطية إبليس، ثمَّ يجعل الله فيه شركاً لتسميتهما إياه بـ (عبدالله)، وإنما كانا يدينا لا شك بأنَّ ولدتهما من رزق الله وعطيته، ثمَّ سمياه (عبدالحارث)، فجعلنا لإبليس فيه شركاً بالاسم .

فلو كانت قراءة من قرأ (شِرْكَاً) صحيحة، وجب ما قلنا أن يكون الكلام: جعلاً لغيره فيه شِرْكَاً. وفي نزول وحي الله بقوله: (جعلاً له)، ما يوضح أنَّ الصحيح من القراءة: (شِرْكَاء)، بضمّ الشين على ما بينت قبل. فإن قال قائل: فإنَّ آدم وحواء إنما سميا ابنهما (عبد الحارث)، و (الحارث) واحد، وقوله: (شركاء) جماعة، فكيف وصفهما جلاً ثناؤه بأنَّهما (جعلاً له شركاء)، وإنما أشركا واحداً !

قيل: قد دللنا... على أن العرب تخرج الخبر عن الواحد مخرج الخبر عن الجماعة، إذا لم تقصد واحداً بعينه ولم تسمه، كقوله: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ} (155)، وإنما كان القائل ذلك واحداً (156).

وعليه فالوجه الذي فسرت به قراءة الجمع وجه حسن لا إشكال فيه، على عكس ما فسّر به الوجه الذي جاءت به قراءة التوحيد، بحسب ما ذكرته آنفاً .

ب- نُنْكَسُهُ :

قال تعالى: {وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْلَمُونَ} (157)، فقرئت (ننكسه) بثلاث قراءات، الأولى (نُنْكَسُهُ)، قرأ بها حمزة وعاصم (158)، والثانية (نُنْكَسُهُ) قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي (159)، والثالثة (نُنْكَسُهُ) قرأ بها الجمهور (160).

و (النُّكْس): قلب الشيء على رأسه، أو هو السهم الذي ينكسر فوقه، فيجعل أعلاه أسفله (161). فمَنْ قرأ (نُنْكَسُهُ) فهو مضارع (نُكْس) المضارع، ومَنْ قرأ (نُنْكَسُهُ) فهو مضارع (نُكْس) المتعدي، أما مَنْ قرأ (نُنْكَسُهُ) فهو مضارع (نُكْس) (162).

والقراءة الأولى يراد بها المبالغة في حين أن القراءتين الثانية والثالثة تكون المبالغة فيهما محتملة من عدمها، والمعنى في كلِّ منها لا يختلف عن غيرها (163)، وهو: مَنْ نُطِلَّ عُمُرُهُ نُعَيِّرْ خُلُقَهُ، ونجعلُه على عكس ما كان عليه أولاً من القوة والطلاوة، قال الزجاج: ((المعنى مَنْ أَطْلَنَا عُمُرَهُ نَكْسْنَا خُلُقَهُ، فصار بدلُ القُوَّة الضَّعْف، وبدلُ الشَّبَابِ الْهَرَمُ)) (164) ومثل هذه الآية قوله سبحانه: {وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا لِيَعْلَمَ مَنْ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً}.

فُنَكِّسُهُ فِي الْخَلْقِ نَقْلَهُ فِيهِ، فَلَا يَزَالُ الْمَخْلُوقُ يَتَزَايِدُ ضَعْفَهُ وَانْتِقَاصُ بِنِيَّتِهِ وَقَوَاهُ عَكْسُ مَا كَانَ عَلَيْهِ بَدَأَ أَمْرَهُ، وَفِي ذَلِكَ تَشْبِيهِهِ، إِذْ شَبَّهَ التَّنْكِيسَ الْمَعْنَوِيَّ بِالتَّنْكِيسِ الْحَسِيِّ، وَاسْتِعَارَةَ الْحَسِيِّ لَهُ، وَقَدْ تَعَدَّدَتْ أَقْوَالُ الْمَفْسِرِينَ فِي تَحْدِيدِ زَمَنِ التَّنْكِيسِ ((وَالْحَقُّ أَنَّ زَمَانَ ابْتِدَاءِ الضَّعْفِ وَانْتِقَاصِ الْبِنْيَةِ مُخْتَلَفٌ لَا خِلَافَ الْأَمْزِجَةَ وَالْعَوَارِضَ كَمَا لَا يُخْفَى))<sup>(166)</sup>.  
وقد أنكر أبو عمرو قراءة (نُنَكِّسُهُ)؛ لأنه يرى أن معنى الآية هو أن نحول خلقه من القوة إلى الضعف، ومن العزم إلى البله، وهذا يؤدي بالفعل (نُنَكِّسُهُ) مخففاً من الانكاس<sup>(167)</sup>.

خلاصة القول فإن ما ذهب إليه أبو عمرو من إنكار لقراءة (نُنَكِّسُهُ) لا أجده مصيباً فيه؛ لأن القراءة قرأ بها أكثر من قارئ من القراء السبعة، وهي القراءة التي جاءت موافقة لرسم المصحف، فضلاً عن أنها تؤدي المعنى المراد من الآية، قال الرَّجَاجُ: ((نُنَكِّسُهُ نَقْلَهُ أَي فَنَجَعُهُ عَلَى عَكْسِ مَا خَلَقْنَاهُ، فَيَتَنَاقَصُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى حَالِ شَبِيهَةِ بِحَالِ الصَّبِيِّ))<sup>(168)</sup>.  
ولا يُخْفَى مَا يَتَحَقَّقُ مِنْ انْسِجَامِ صَوْتِي بِالْبِنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ بَيْنَ (نُنَكِّسُهُ) وَ (نُعَمَّرُهُ) الَّتِي وَرَدَتْ قَبْلَهَا فِي الْآيَةِ نَفْسَهَا، لَا سِيَّمَا أَنَّ إِحْدَاهُمَا جَاءَتْ فَعْلَ شَرْطٍ، وَالْأُخْرَى جَوَابَهُ، فَكُلُّ ذَلِكَ يَقِفُ حَائِلاً أَمَامَ نَكَرَانَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَيَفْنَدُ قَوْلَ مَنْ صَرَّحَ بِنَكَرَانِهَا.  
ج - جَاءَتْكَ :

قال تعالى: {بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ}<sup>(169)</sup>، وروى الربيع بن أنس عن أم سلمة عن النبي (ﷺ) أنه قرأ (بلى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي)، وقرأ الأعمش (بلى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي) على التذكير<sup>(170)</sup>.  
فالقراءة الأولى قراءة جائزة؛ وسبب جوازها أن النَّفْسَ تَقَعُ لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُتِ، وَقَدْ أَنْكَرْتَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ، وَعَلَّةُ إِنْكَارِهَا أَنَّهُ يَجِبُ إِذَا كَسَرَ التَّاءَ أَنْ تَقُولَ: وَكُنْتُ مِنَ الْكُوفَرِ، أَوْ مِنَ الْكَافِرَاتِ<sup>(171)</sup>.  
أما قراءة الأعمش فهي تدلُّ على التذكير، قال النحاس: ((ألا ترى أن قبله أن يقول نفس، ثم قال وإن كنت لمن الخاسرين، ولم يقل من السواخر، ولا من الساخرات، والتقدير في العربية على كسر التاء، واستكبرت وكنت من الجميع الساخرين، أو من الناس الساخرين، أو من القوم الساخرين، وقوم يقع للرجال والنساء إذا اجتمعوا، وللرجال مفردين))<sup>(172)</sup>.  
ويبدو أن وجه الإنكار الذي قيل بحق قراءة (بلى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي) وجه ضعيف؛ لأن (جاءتك)، التي قرئت بالفتح بُنِيَتْ عَلَى أَنَّ النَّفْسَ تَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، فَخُوطِبَ الْمَذْكَرُونَ<sup>(173)</sup>، وَمِثْلُ (قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي) عَلَى خَطَابَةِ الْمَوْثُتِ: بِأَيَّ أَتَيْتَهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ أَرْجِعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي<sup>(174)</sup>. لا سيما أن القرائن في هذا النص القرآني جاءت متساقفة متلاصقة، والتناسب بينهما أتم تناسب مع رعاية الترتيب المعنوي<sup>(175)</sup>، فضلاً عن أنها القراءة الموافقة لرسم المصحف.

12- عدم مجيء صيغة (فُعِيل) في كلام العرب، وعدم سماعها عنهم - ذُرِّيٌّ :

قال تعالى: {الرَّجَاةُ كَانَتْهَا كَوْكَبٌ ذُرِّيٌّ}<sup>(176)</sup>، فقرأ أبو عمرو والكسائي (ذُرِّيٌّ) بكسر الدال والهمز، وقرأ حمزة (ذُرِّيٌّ) بضم الدال والهمزة<sup>(177)</sup>، وقرأ عاصم (ذُرِّيٌّ) بلا همز بحسب رواية حفص عنه<sup>(178)</sup>.  
ف (الذُرِّيُّ) بالفتح: العوج في العصا، والقناة. وفي كل شيء يصعب إقامته. ويقال: إن فلانا لذو ثُذراء في الحرب، أي أنه ذو قوة وسعة على أعدائه، وهذا الاسم اسم وضع للدفع، ويقال: ذرأ علينا فلان ذرؤاً إذا خرج مفاجأة<sup>(179)</sup>.  
وحجة من قرأ (ذُرِّيٌّ) بكسر الدال والهمز أنه من (ذُرَأْتُ): أي دفعت. كأنه يدفع الشياطين، قال أبو عمرو: ((لم أسمع أعرابياً يقول إلا: كأنه كوكب ذُرِّيٌّ، أخذوه من درأت النجوم تدرأ إذا اندفعت))<sup>(180)</sup>. وقد ضعف أبو عبيدة هذه القراءة تضعيفاً شديداً؛ كونها قد تأولت من درأت، أي دفعت. أي كوكب يجري من الأفق إلى الأفق<sup>(181)</sup>. قال محمد بن يزيد<sup>(182)</sup>: ((معنى القراءة: كوكب مندفع بالنور))<sup>(183)</sup>. ولكن البصريين ذكروا أن (ذُرِّيٌّ) بالكسرة والهمز جيد على بناء (فُعِيل) يكون من الذراري، التي تدرأ أي تحط وتسير<sup>(184)</sup>. وذكر الفراء أن الذُرِّيَّ من الكواكب الناصعة من قولك: درأ الكوكب كأنه رجم من الشيطان فدفعه<sup>(185)</sup>.

أما قراءة (ذُرِّيٌّ) بلا همز فهي وصف للزجاجة قال الرَّجَاجُ: ((منسوب إلى أنه كالذر في صفائه وحسنه))<sup>(186)</sup>.  
في حين قرأ حمزة (ذُرِّيٌّ) بضم الدال والهمزة على وزن (فُعِيل)، ((وأنكر هذه القراءة بعض أهل العربية. وزعم أنه لحن؛ لأنه ليس في كلام العرب (فُعِيل) بضم الفاء))<sup>(187)</sup>. وممن انكروها من اللغويين الفراء<sup>(188)</sup>، والمبرد<sup>(189)</sup>، والزجاج<sup>(190)</sup> قائلين بأنها غلط؛ لأنه ليس في الكلام (فُعِيل)<sup>(191)</sup>. قال الزجاج: ((والنحويين أجمعون لا يعرفون الوجه فيه في هذا؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على هذا الوزن))<sup>(192)</sup>.

وقد حكى سيبويه في أبنية كلام العرب (فُعَيْلاً) بضم الفاء فقال: كَوْكَبٌ ذُرِّيٌّ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ<sup>(193)</sup>. قال أبو عبيد القاسم بن سلام فيما نقله عنه نشوان بن سعيد الحميري ((إنه (فُعُول). مثل سُبُوحٍ وَقُدُوسٍ. وأصله (ذُرُوء)، فأبدل من الواو ياء))<sup>(194)</sup>، إلا أن ما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام قد عيب عليه، وقيل عنه: إنه غلط ((ولا يشبه عُتَيًّا؛ لأنَّ عُتَيًّا أصله عتو، واللام فيه لام الفعل. والواو في فعول زائدة. ولو جاز ما قال أبو عبيد لجاز سُبُوحٍ بضم السين بمعنى سُبُوح))<sup>(195)</sup>، وذلك غير جائز.

13- عدم مجيء صيغة (مُفْعَل) في كلام العرب

- مَيْسِرُهُ :

قال تعالى: {وَأِنْ كَانَتْ نُوْ حُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}<sup>(196)</sup>، فقرأ عطاء وشيبة ونافع (مَيْسِرَةٌ) بضم السين والتنونين، وقرأ الباقون (مَيْسِرَةٌ) بالتنونين وفتح السين، وهي اختيار أكثر القراء؛ لأنها اللغة السائرة<sup>(197)</sup>.

وقرأ مجاهد (ميسره) بضم السين مضافاً، وروى الأعمش عن عاصم عن زر عن عبدالله أنه كان يقرأ (فناظروه إلى



و (المَيْسِرَةُ) ضِدُّ المَيْمَنَةِ(199)، ووزنها (مَفْعَلَةٌ)، وهي من (المَيْسِرِ)، مثل (المرحمة)، و (المشأمة)(200). فمن قرأ (مَيْسِرَةً) بالتونين وفتح السين احتجَّ بأنها القراءة المشهورة؛ لأنَّ (مَفْعَلٌ) و (مَفْعَلَةٌ) بالفتح كثير(201). ومن قرأ (مَيْسِرَةً) بالتونين وضمَّ السين جاء بها موافقةً للغة الحجاز، وإن كانت قليلة(202). يفهم من هذا أنَّ قراءتي فتح السين وضمها من دون إضافة هما لغتان معناهما واحد، هو ((إن كان ممَّن تقاضون ذو عسرة فعليكم أن تنظروا إلى الميسرة)) (203).

أما قراءة (ميسرة) بضم السين مضافاً فيراد بها: اليَسَارُ والسَّعة(204)، وقد أنكرها الأخفش؛ ((لأنه ليس في الكلام مَفْعَلٌ)، ولو قرؤها (موسرة) جاز؛ لأنه من (أيسر) مثل: (أدخل) فـ (هو مدخل).)) (205). وربما يكون هذا الإنكار عند الأخفش مبنياً على قول سيبويه: ((ليس في الكلام مَفْعَلٌ)) (206)، وهذا يعني أنَّ (مَفْعَلٌ) بالضيم معدوم إلا عند الكسائي في الأحاد لا غير، أما بناء (مَفْعَلَةٌ) فقليل جداً، وقد جاءت منه ألفاظ محدودة(207)، قال النحاس: ((لم تأت مَفْعَلَةٌ إلا في حروف معدودة شاذة ليس منها شيء ألا يقال فيه مَفْعَلَةٌ، وأيضاً فإنَّ الهاء زائدة ولم يأت في كلامه مَفْعَلٌ)) (208).

وإذا تقرَّر هذا يُعَدُّ ما جاء عن مجاهد وعطاء خطأ في قراءتهما (إلى مَيْسِرِهِ) بإضافة (مَيْسِرِ) إلى ضمير الغريم؛ لأنَّ النحويين بنوا على أنَّ ليس في الأحاد مَفْعَلٌ، ((ولا ينبغي أن يكون هذا خطأ، لأنه على تقدير تسليم أنَّ مَفْعَلٌ ليس في الأحاد، فَمَيْسِرٌ هنا ليس واحداً، إنما هو جَمْعٌ مَيْسِرَةٌ... أو يكون قد حذف تاء التانيث للإضافة... ويدلُّ على ذلك أنهم نقلوا عنهما أنهما قرأ أيضاً (إلى مَيْسِرِهِ) بفتح السين مضافاً لضمير الغريم، وهذه القراءة نصُّ فيما ذكرته لك من حذف تاء التانيث للإضافة؛ لتوافق قراءة العامة: (إلى مَيْسِرَةٍ) بناء التانيث)) (209).

14- عدم مجيء صيغة (يفعل) في كلام العرب، للدلالة على اسم فيه ألف ولام - اليسع :

قال تعالى: {وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلًّا فَضَلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ} (210)، فقرأ الجمهور (الْيَسَعَ) بلام واحدة وفتح الياء بعدها، وقرأ حمزة والكسائي (الْيَسَعَ) بلام مشددة وياء ساكنة بعدها(211).

فقراءة الجمهور فيها تأويلان، أحدهما: أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له؛ لأنَّ اليسع يقال له يوشع بن نون فتى موسى، فالألف واللام فيه زائدتان أو مُعَرَّفَتان، وهل (أل) لازمة له على تقدير زيادتها؟(212) أي: ((إنها لازمة شذوذاً كلزومها في (الآن).)) (213)، وقال ابن مالك: ((ما قرنت الأداة ثقلة كالنصر والنعمان، أو ارتجاله كالسموال واليسع)) (214)، فإنَّ الأغلب ثبوت أل فيه، وقد تُحذف. والثاني: أنه منقول من فعل مضارع، والأصل: يَوسِعُ كَيَوسِعُ، فوُجعت الواو بين ياء وكسرة تقديرية؛ لأنَّ الفتحة إنما جيء بها لأجل حرف الحلق فحذفت لحدفها في يَضَعُ وَيَدَعُ وَيَهَبُ وبابه، ثُمَّ سُمِّيَ به مجرداً عن ضمير، وزيدت فيه الألف واللام، وقيل: إنَّ الألف واللام فيه للتعريف كأنه قدَّر تنكيره(215).

وأما قراءة التشديد فجاءت قائمة على أنَّ أصله (لِيسَع) كـ (ضَيْعٌ، وصَيْرَفٌ) وهو اسم أعجمي، ودخول الألف واللام فيه على الوجهين المتقدمين(216)، وكانَّ الألف واللام دخلت على (يفعل)، ((فالألف واللام في اليسع زائدة لا تؤثر معنى تعريف؛ لأنها ليست للعهد كالرجل والگلام، ولا للجنس كالإنسان والبهائم، ولا صفة غالبية كالعباس والحارث؛ لأنَّ ذلك يلزم عليه أن يكون (اليسع) فعلاً وحينئذ يجري صفة)) (217).

وإذا كان الأمر كذلك فالفعل وجب أن يلزمه فاعل، ووجب أن يحكى إذ هي جملة، وبناء على ذلك لم يجز لحاق اللام له إذ اللام لا تدخل على الفعل، فلم يبق إلا أن تكون الألف واللام زائدة كما هي زائدة في الخمسة العشر(218).

وقد أنكر بعض القراء الكوفيين قراءة التخفيف، وعلته إنكارها عندهم هي أنَّ كلام العرب لا يُعرف فيه اسم على (يفعل) فيه ألف ولام(219). قال الكسائي: ((لأنه لا يقال ليفعل مثل الحيي)) (220)، إلا أنَّ أبا جعفر النحاس يرى أنَّ ((هذا الرد لا يلزم؛ والعرب تقول: اليعمل واليحمد)) (221).

خلاصة القول أنَّ هذا الاسم اسم أعجمي، والمعروف أنَّ العجمة لا تُؤخذ بالقياس إنما تُؤخذ سماعاً، والعرب تغيرها كثيراً مع عدم نكران جواز مجيء الاسم بلغتين(222)، وقد ذكر مكي بن أبي طالب أنَّ من قرأه بلامين جعله أيضاً اسماً أعجمياً على (يفعل)، فأصل الاسم (ليسع)، ثُمَّ دخلت الألف واللام للتعريف. ولو كان أصله (يسع) ما دخلته الألف واللام؛ إذ لا يدخلان على يزيد ويشكر: اسمين لرجلين؛ لأنَّهما معرفتان علمان. فأما (لِيسَع) نكرة فتدخله الألف واللام للتعريف، والقراءة بلام واحدة أحب إلي؛ لأنَّ أكثر القراء عليه(223)، وهذا ما سبقه إليه أبو جعفر النحاس حين ذكر والصواب من القراءة في ذلك عندي، قراءة من قرأه بلام واحدة مخففة؛ لإجماع أهل الأخبار على أنَّ ذلك هو المعروف من اسمه، دون التشديد، مع أنه اسم أعجمي، فينطق به على ما هو به(224).

15- عدم المطابقة بين الصفة والموصوف من حيث الأفراد والجمع - الريح :

اختلف القراء في قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ} (225)، فقرأ ابن كثير (الرياح) بالجمع(226)، وقرأ الباقون (الريح) بالأفراد، علماً أنهم لم يختلفوا في أفراد ما جيء في القرآن الكريم من دون ألف ولام(227).

ف (الريح): نسيم الهواء، وهي مؤنثة، وجمع (الريح)، (أرواح)، و (أرواح) جمع الجمع(228). وقيل: إنَّ معناها هو (الهواء المتحرك)(229).

فدلالة من أراد الجمع هي أنها جمع (ريح)، التي غالباً ما تكون للرحمة، فيكون لفظها مطابقاً لمعناها في الجمع، لا سيما أنها مختلفة المجازي في تصريفها، وتغاير صفتها في البرد والحر، فضلاً عن تغاير مهابها من المشرق والمغرب(230)، قال رسول الله محمد (ﷺ): ((إذا هاجت ريح استقبلها وجتاً على ركبتيه، اللهم اجعلها رياحاً، ولا تجعلها ريحاً، اللهم اجعلها رحمة، ولا تجعلها عذاباً)) (231).

أما دلالة من أراد الأفراد فهي على جعل لفظ (الريح) اسم جنس، ولفظ الجنس يكون دالاً على القليل والكثير، فيتصرف بذلك بدلالته على العموم، فضلاً عن أن (الريح) تكون أخفت استعمالاً من (الرياح)، وأنها في الكثير تأتي بلفظ المفرد للدلالة على وقوع العذاب<sup>(232)</sup>، بدليل قوله تعالى: { وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ }<sup>(233)</sup>، وقول الرسول محمد (ﷺ): (اللَّهُمَّ اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً)<sup>(234)</sup>.

وقد أنكر أبو حاتم السجستاني قراءة الأفراد بدليل قول القرطبي: ((قرأ حمزة (الريح لوائح) بالتوحيد، وأنكره أبو حاتم لأجل توحيد لفظ الريح وجمع النعت))<sup>(235)</sup>.

في حين عدّ القرطبي الوجه الذي قرأ به حمزة وجه ((حسن؛ لأنّ الواحد يأتي بمعنى الجمع، قال الله تعالى: {وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا} <sup>(236)</sup> بمعنى الملائكة))<sup>(237)</sup>.

ومن خلال تتبعي اللفظة في المواضع التي وردت بها في القرآن الكريم وجدت أنّ دلالة الرياح على الرحمة أو العذاب تكون بحسب ما يقتضيه السياق القرآني الذي وردت فيه هذه اللفظة، قال ابن عاشور: ((إنّ (الرياح) بصيغة الجمع يكثر استعمالها في (ريح) الخير، وإنّ (الريح) بالأفراد يكثر استعمالها في (ريح) الشر... وهي تفرقة أغلبية وإلا فقد عبّر بالأفراد في موضع الجمع، والعكس في قراءة كثير من القراء))<sup>(238)</sup>.

أما التعليل الذي ذكر لإنكار قراءة التوحيد، فهو تعليل مقبول من باب المطابقة بين الصفة والموصوف من ناحية الجمع، ولكن قراءة الأفراد يراد بها اسم الجنس، واسم الجنس يراد به القليل والكثير، وعليه صلحت اللفظة هنا للدلالة على الأفراد والجمع في آن واحد، ولا مبرر لهذا التضييق والإنكار بناء على ذلك.

16- عدم المطابقة بين صيغة الأفراد والمعنى

- غيابات :

اختلف القراء في قوله تعالى: {وَأَلْقَوْهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ} <sup>(239)</sup>، فقرأ أهل مكة، وأهل البصرة وأهل الكوفة (في غيبة الجب) على التوحيد (المفرد)، وقرأ أهل المدينة (في غيابات الجب) على الجمع<sup>(240)</sup>.

و (الغيابة): كل ما يغيّب عنك<sup>(241)</sup>. و (غيابة الجب): قعره<sup>(242)</sup>، و (الغيابة): ما سترك منه<sup>(243)</sup>. فدلالة من أراد الجمع هي أنّ في الجب عدة غيابات<sup>(244)</sup>، فألقوه في بعض غيابات الجب<sup>(245)</sup>، كون المراد من ذلك هو ظلمة البئر ونواحيه، وعليه يكون كل جزء منه غيبة واحدة<sup>(246)</sup>؛ لأنّ كل ما غاب عن العين من الجب غيبة<sup>(247)</sup>. قال ابن عزيز<sup>(248)</sup>: ((كل شيء غيب عنك شيئاً فهو غيبة))<sup>(249)</sup>. ومنه قيل للقبر غيبة. ولا يستبعد من أن يكون المراد بالجب: الجنس<sup>(250)</sup> ليس إلا .

أما دلالة الأفراد فهي أنّ جسم الإنسان يتم احتواؤه في مكان واحد لا عدة أمكنة<sup>(251)</sup>، لا سيّما أنّ إلقاء سيدنا يوسف (عليه السلام) كان في بئر واحد، وفي مكان واحد، وعليه فإن كانت عدة غيابات فهذه واحدة وقعت موقع الجمع<sup>(252)</sup>. وقد اختار أبو عبيد قراءة التوحيد وأجازها، مصرحاً في ذلك إنكاره لقراءة الجمع<sup>(253)</sup>، وعلّة ذلك عنده أنّ إخوة يوسف (عليه السلام) قد ألقوه في مكان واحد، وبهذا تكون القراءة على التوحيد؛ لأنّه على موضع واحد ألقوه فيه، فأنكر الجمع لهذا. قال أبو جعفر النحاس: ((هذا تضييق في اللغة وغيابات على الجمع، ويجوز من جهتين... سير عليه عشيانات وأصيلانات يريد عشية وأصيلاً فجعل كل وقت منها عشية وأصيلاً وكذا جعل كل موضع ما يغيّب غيبة ثم جمع، والوجه الآخر أن يكون في الجب غيابات جماعة، ويقال: غاب يغيّب غيباً وغيابة وغياباً))<sup>(254)</sup>.

وعليه فالجب لا يخلو من أن يكون له غيبة واحدة أو عدة غيابات، ولعلّ اقتران الغيبة بالجب جيء به؛ لإرادة القوة في موضع مظلم من الجب حتى لا يلحقه نظر الناظرين<sup>(255)</sup>.

والذي أميل إليه هو الإنكار الذي قال به أبو عبيد، وهذا الميل عندي جاء مبنياً على سببين، الأول: أنّ قراءة الجمع هي قراءة الجماعة، والثاني: رجوع قراءة الجمع إلى معناها .

17- عدم موافقة (قَرْن) التي على صيغة (فَعَلَ) للقياس

- قَرْن :

اختلف القراء في قراءة (وقرن) في قوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} <sup>(256)</sup>، فقرأ الجمهور (وقرن) بكسر القاف، وقرأ عاصم ونافع (وقرن) بالفتح<sup>(257)</sup>.

و (قَرْن): يراد به الجماعة من الناس، وجمعه (قرون)، وقيل: القَرْنُ مُدَّة من الزمان، فيكون معنى الآية بناء على ذلك من (أهل قرن)؛ لأنّ (القَرْن) الزمان، ولا حاجة إلى ذلك إلا على اعتقاد أنّه حقيقة فيه مجازاً في الناس<sup>(258)</sup>. فمن قرأ (وقرن) بكسر القاف احتجّ بأنّها من الوقار، كأن تقول: وَقَرَّ يَقْرُ قَرْنٌ وَقَرْنٌ، ويصحّ أن تكون من القرار<sup>(259)</sup>. قال المبرّد: ((قررت بالمكان بفتح القاف، والراء أقرّ فأصله أقرن حذف الراء الواحدة تخفيفاً كما قالوا في ظلت ونقلوا حركتها إلى القاف واستعني عن الألف))<sup>(260)</sup>. وقال أبو علي الفارسي فيما نقله عنه أبو حيان: ((أبدلت الراء ياء ونقلت حركتها إلى القاف ثمّ حذف الراء؛ لسكونها وسكون الراء بعدها))<sup>(261)</sup>.

يفهم من هذا أنّ الراء - وهي التي تمثل عين الفعل - أبدلت ياء كراهة للتضعيف، ثمّ نقلت حركتها إلى القاف ثمّ حذفها؛ لسكونها وسكون الراء بعدها، وسقطت الهمزة؛ لتحرك القاف.

أما حجة من فتح القاف فهي أنّها على لغة العرب، قررت بكسر الراء أقرّ بفتح القاف في المكان، فقرن جاء من (قَرَّ يَقْرُ) من باب علم، وأصله (أقررن)، فحذفت الراء الأولى، وألقت فتحتها على ما قبلها، وحذفت الهمزة للاستغناء عنها، بتحريك القاف<sup>(262)</sup>.

وقد أنكر أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني قراءة الفتح، ودليلهما في ذلك أنّها من (قَرَّ، يَقْرُ) في المكان: وهي لغة في (قَرَّ، يَقْرُ)، ففعل به ما فعل بقولهم: ظَلْتُ أَي ظَلَلْتُ<sup>(263)</sup>. قال ابن عادل: ((وأما الفتح فيه ضعيف نحو قَرْن في

18- عدم موافقة (قَنَطُوا) التي على صيغة (فَعَلَ) للقياس

- قَنَطُوا :

قال تعالى: { وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ } (265)، فقرأ عامة قراء المدينة والكوفة (مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا)، وقرأ الأعمش (مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا) بكسر النون، الذي مضارعه (يقنط) بكسر النون وضمها (266). و (قنط) كلمة صحيحة تدلُّ على اليأس من الشيء: يقال: قَنَطَ يَقْنِطُ، وَقَنْطَ يَقْنِطُ (267).

وحجة مَنْ قرأ (ما قَنَطُوا) إجماع الحجة من القراء على فتحها في (قَنَطَ)؛ لَأَنَّ (فَعَلَ) إذا كانت عين الفعل منها مفتوحة، ولم تكن من الحروف الستة، التي هي حروف الحلق فإنها تكون في (يفعل) مكسورة أو مضمومة (268).

أما حجة مَنْ قرأ (قَنَطُوا) بالكسر فهي أنها القراءة الموافقة للقياس (269). وقد أنكر أبو عبيد القاسم بن سلام قراءة (قَنَطَ) (270)، وليس الأمر كما قال؛ لأنهم - أعني القراء - لا يجمعون إلا على قوي في اللغة، مروى عندهم، وهي قراءة فصيحة إذ يقال: (قَنَطَ) يَقْنِطُ. قَنِطَ يَقْنِطُ، وقيل: إنَّ (يَقْنِطُ) مثل يَقْتُلُ (271).

فالقياس في ذلك أنَّ ماضي (يقنط) هو (قنط)، لكنَّ القراء أجمعوا على فتحه في قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا)، والفتح في الماضي هو الأكثر، ولذلك اجمعوا عليه.

ولو كان الأمر كما قال أبو عبيد القاسم بن سلام لكانت القراءة لحناً، وهذا شيء لا يعلم أنه يوجد أنَّ يجتمع قراء أهل الحرمين على شيء ثمَّ يكون لحناً، ولا سيما أنَّ معهم عاصماً مع جلالته ومحله وعلمه وموضعه من اللغة. وعليه فالقراءة التي أنكرها أبو عبيد قراءة جائزة حسنة، وتأويلها على خلاف ما قال، فإذا قرأ الفارئ (ومَنْ يَقْنِطُ) فهو على لغة من قال (قنط يقنط)، وإذا قرأ (ومَنْ يَقْنِطُ) فهو على لغة مَنْ قال (قنط يقنط) مثل (حذر يحذر) فله أن يستعمل اللغتين إلا أنَّ أبا عبيد ضيق هنا ما هو واسع من اللغة، ومعنى من يقنط من يياس (272). فالقنوط بمعنى اليأس (273). قال الرَّجَّاجُ: ((وهما جميعاً جائزتان)) (274) أراد بذلك القراءتين.

وبهذا لا يوجد ما يبزر إنكار أبي عبيد لقراءة الفتح، لا سيما أنني وجدت أبا عمرو بن العلاء ((يقرأ الحرفين جميعاً على النحو)) (275) الذي ذُكِرَ عند الكسائي، قال الطبري: ((وكان الكسائي يقرؤه بفتح النون)) (276).

الخاتمة

يمكن ان أجمل ما خرجت به من نتائج بالنقاط الآتية :

- 1- أثبت البحث عدم اقتصار إنكار بعض القراءات على القراء بل تعدادهم ذلك إلى النحويين، لا سيما ما ذُكِرَ في قراءة (دُرِّيٍّ)، و (شِرْكَاءٍ)، و (ميسره).
- 2- أكثر القراءات التي أنكرت أسند إنكارها إلى أبي حاتم السجستاني، ويأتي بعده أبو عبيد القاسم بن سلام .
- 3- كلَّ القراءات التي أنكرها أبو حاتم السجستاني جاءت اللفظة المنكرة فيها مخالفة لرسم المصحف إلا قراءة واحدة هي (قرن) فقد جاءت موافقة لرسم المصحف، وإن كان السجستاني قد أنكرها، وهذا ما وجدته عند أبي عمرو بن العلاء أيضاً .
- 4- لم يقتصر امر الإنكار على القراءات الشاذة أو غير السبعية بل وقع في القراءات السبعية أيضاً .
- 5- جاء الإنكار في بعض القراءات لعدم التناسب بين اللفظة التي أنكرت واللفظة المجاورة لها من حيث الصيغة والمعنى .
- 6- بيّن البحث أنَّ إنكار القراءات اقتصر على القدماء من اللغويين والقراء، ولم يتجاوزهم كي يشمل المحدثين؛ لأنَّ جلَّ ما ذكره المحدثون لا يمثل إنكاراً لقراءة بل يمثل اعتراضاً للغويين محدثين على أقوال اللغويين قدماء .
- 7- إنَّ ما ذُكِرَ من إنكار للقراءات لا يلزم في المواضع كلها، لا سيما أنَّ بعضاً ممَّا أنكر يفتر إلى الدليل الصرفي المقنع لإنكاره، فضلاً عن أنَّ الحجة الصرفية تلزم عدم الإنكار لبعض من هذه القراءات التي أنكرت .
- 8- أنكرت بعض القراءات كونها حملت على الشذوذ لا غير .
- 9- جاء إنكار بعض القراءات كونها غير معروفة في اللغة، ومخالفة للقياس .
- 10- كرّس البحث أنَّ أحقَّ اللغات أن يُقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها عندهم، وما دون ذلك فلا ضمير في إنكاره متى ما تحققت الأسباب الصرفية الموجبة لهذا الإنكار .
- 11- أنكر بعض العلماء قراءات معينة، ولم يمتنعوا عن هذا الإنكار على الرغم من أنَّ هذه القراءات تُعدُّ جيدة في العربية، وقرأ بها أكثر من قارئ من القراء السبعية.
- 12- قد تُنكر قراءة ما لا شيء سوى أنَّ القياس فيها لا يوافق ما ذُكِرَ .
- 13- تنوع وجه الإنكار للقراءات القرآنية، فتارة يكون الإنكار منصباً على ورود البناء من عدمه، وتارة أخرى يكون منصباً على أنَّ العربية لا يعرف فيها هذا اللفظ، فضلاً عن عدم معرفتها لمعناه .
- 14- أثبت البحث عدم وجود اتفاق بين العلماء بشأن إنكار القراءة من عدم إنكارها، لا سيما أنَّ بعضهم قد صرَّح بالقول: وأولى القراءتين بالصواب، أو كلاهما صحيح ويؤدي المعنى المقصود غير أنَّ قراءة كذا هي الأسلم .
- 15- إنَّ ما ذكره العلماء من إنكار للقراءات الواردة في هذا البحث لا يجمل الجزم بكون كلِّ ذلك الإنكار يكون صحيحاً مقطوعاً به .
- 16- إنَّ القراءات التي أنكرت استقواها القائلون بها من جهة العربية، ولم يكن كلَّ ما ذكر عنها صادراً عن رواية ما .
- 17- بيّن البحث أنَّ بعض القراءات التي أنكرت جاء إنكارها؛ لأنَّ بعض القراء لا يقولون بالقياس في القراءات إلا في مواطن معينة مبنية على ضوابط حاسمة .
- 18- إنَّ معنى إنكار القراءة لا يعني ان تكون القراءة شاذة، فأكثر هذه القراءات ذات مفردات وتراكيب فصيحة، وما قصر

منها عن هذه الرتبة، فإنه لا يخرج عن العربية من جميع أوجهها، إذ إنَّ القراءة المنكرة لا تعني بالضرورة مخالفتها للأصح في العربية، فتارة تكون القراءة فصيحة، وتارة أخرى تكون مخالفة للفصح المجتمع عليه .  
 19- إنَّ ما ذكرته من إنكار للقراءات القرآنية إنّما هو إنكار صرَّح به العلماء القدماء حصراً، ولم يتعدَّ ذلك إلى المحدثين، فلم أجد من المحدثين مَنْ يصرِّح بلفظ (إنكار) لقراءة معينة بل يردِّدون روايات القدماء لا غير .  
 20- إنَّ موقف بعض العلماء من القراءات القرآنية المنكرة فيه انحراف عن المنهج السليم؛ لأنَّهم ضيقوا اللغة في آرائهم التي ذكروها، لا سيَّما أنَّ مِنَ القُرَّاء جماعة من أكابر اللغويين .  
 الهوامش

- 1- الغاشية 26
- 2- ينظر: المحتسب 357/2، والنشر في القراءات العشر 400/2
- 3- ينظر: معجم مقاييس اللغة (مادة: أوب) 79
- 4- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 319/5
- 5- ينظر: المثلث للبطلبوسي 345، وروح المعاني 331/15
- 6- ينظر: تفسير اللباب لابن عادل 5265/1
- 7- ينظر: المحتسب 357/2
- 8- ينظر: المصدر نفسه 357/2
- 9- هود 108
- 10- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 223/3
- 11- ينظر: المصدر نفسه 223/3
- 12- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3087/5
- 13- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 389/6
- 14- ينظر: البحر المحيط 195/6
- 15- الصحاح (مادة: سعد) 487/2، والبحر المحيط 195/6
- 16- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 389/6
- 17- المصدر نفسه 486/15
- 18- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3087/5
- 19- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 223/3
- 20- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 389/6
- 21- ينظر: المصدر نفسه 389/6
- 22- ينظر: المصدر نفسه 389/6
- 23- ينظر: البحر المحيط 214/6
- 24- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 389/6
- 25- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 223/3
- 26- التبيان في إعراب القرآن 715/2
- 27- إعراب القرآن 384/3
- 28- البقرة 168
- 29- التيسير في القراءات السبع 67، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 223/2
- 30- ينظر: المصدر نفسه 224/2
- 31- ينظر: جامع البيان 302/3
- 32- ينظر: المصدر نفسه 302/3
- 33- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 241/1
- 34- ينظر: جامع البيان 302/3
- 35- معاني القرآن للأخفش 181/1
- 36- الكتاب 182/1
- 37- معاني القرآن للأخفش 181/1
- 38- الكتاب 182/1
- 39- ينظر: الكتاب 182/1، ومعاني القرآن للأخفش 169/1، والمقتضب 189/2، والتكملة 417
- 40- ينظر: أصول علم العربية في المدينة 257
- 41- المحتسب 117/1، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 224/2
- 42- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 224/2
- 43- الزخرف 56
- 44- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 416/4، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 53/5 – 54
- 45- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 600/9
- 46- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 416/4

- 47- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 600/9
- 48- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 416/4
- 49- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3167/5
- 50- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن 623/21
- 51- مسند الدارمي 1788/3
- 52- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن 623/21
- 53- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 600/9
- 54- المدثر 33
- 55- ينظر: التيسير في القراءات السبع 176، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 368/5
- 56- ينظر: معجم مقاييس اللغة (مادة: دبر) 355
- 57- ينظر: فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ 204، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 550/10
- 58- المصدر نفسه 550/10
- 59- الكشاف 435/2
- 60- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 550/10
- 61- تفسير القرآن للسمعاني 97/6
- 62- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 550/10
- 63- معاني القرآن وإعرابه 248/5
- 64- ينظر: تفسير القرآن للسمعاني 97/6
- 65- المائدة 2
- 66- ينظر: التحرير والتنوير 86/6
- 67- ينظر: معجم مقاييس اللغة (مادة: شأ) 516
- 68- ينظر: معاني القرآن للأخفش 271/1، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3558/6
- 69- ينظر: معاني القرآن للأخفش 555/2
- 70- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3558/6
- 71- الكتاب 14/4
- 72- الخصائص 152/2
- 73- ينظر: التحرير والتنوير 86/6
- 74- ينظر: معاني القرآن للأخفش 555/2، ونيل المرام من تفسير آيات الأحكام 230
- 75- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3558/6
- 76- ينظر: معاني القرآن للأخفش 555/2
- 77- الصرف الكافي 102
- 78- الأنعام 146
- 79- ينظر: التبيان في إعراب القرآن 545/1، والجامع لأحكام القرآن 124/7 – 125
- 80- ينظر: تاج العروس (مادة: ظفر) 469/12
- 81- ينظر: المصدر نفسه 469/12
- 82- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 125/7
- 83- معجم مقاييس اللغة (مادة: ظفر) 616 – 617
- 84- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 125/7
- 85- المصدر نفسه 125/7
- 86- ينظر: إعراب القرآن للنحاس 104/2، والجامع لأحكام القرآن 125/7
- 87- ينظر: المقتضب 54/1
- 88- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 125/7
- 89- ينظر: تاج العروس 469/12
- 90- الكتاب 315/2
- 91- الجامع لأحكام القرآن 124/7
- 92- الصافات 12
- 93- ينظر: التيسير في القراءات السبع 115، وزاد المسير في علم التفسير 537/3
- 94- ينظر: زاد المسير في علم التفسير 537/3
- 95- ينظر: تاج العروس (مادة: عجب) 322/2، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم 326
- 96- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 299/4
- 97- ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز 21/4
- 98- هو محمد بن السائب الكلبي توفي في الكوفة سنة (146 هـ)، حين قتل مع مصعب بن الزبير، وكان نسباً عاماً بالتفسير. ينظر: تاريخ خليفة بن الخياط 423، والمعارف 536

- 99- زاد المسير في علم التفسير 537/3  
 100- ينظر: بحر العلوم 138/3  
 101- معاني القرآن وإعرابه 130/3، وبحر العلوم 130/3، وحجة القراءات 606  
 102- هو شريح بن الحارث الكندي استقضاه عمر على الكوفة، ولم يزل بعد ذلك قاضياً خمساً وسبعين سنة، وقد توفي سنة (79 هـ)، وكان يكنى أبا أمية، وعمر مائة وعشرين سنة. ينظر: المعارف 433، والكامل في التاريخ 79/4، والبداية والنهاية 74/9  
 103- زاد المسير في علم التفسير 537/3  
 104- البقرة 15  
 105- الجامع لأحكام القرآن 70/15  
 106- الأنفال 30  
 107- التوبة 79  
 108- النساء 142  
 109- التفسير اللغوي للقرآن الكريم 326  
 110- زاد المسير في علم التفسير 537/3  
 111- ينظر: تاج العروس (مادة: عجب) 322/2  
 112- هود 73  
 113- ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز 21/4  
 114- الرعد 5  
 115- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 71/15، وبحر العلوم 138/3  
 116- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 71/15، وبحر العلوم 138/3  
 117- البقرة 251  
 118- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2121/4  
 119- ينظر: معجم مقاييس اللغة (مادة: دفع) 341  
 120- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2121/4  
 121- الحج 38  
 122- ينظر: فتح القدير 305/1  
 123- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 259/3  
 124- المقتضب 126/2  
 125- النساء 24  
 126- إعراب القرآن 453/1  
 127- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2121/4  
 128- الجامع لأحكام القرآن 25/4  
 129- ينظر: الكتاب 214/2 - 215  
 130- ينظر: المقتضب 124/2  
 131- ينظر: الكتاب 214/2 - 215  
 132- يوسف 23  
 133- ينظر: التيسير في القراءات السبع 104، والكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق 208/5  
 134- ينظر: تفسير البغوي 227/4  
 135- ينظر: معجم مقاييس اللغة (مادة: هيت) 1020  
 136- ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد 607/2  
 137- والكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق 208/5  
 138- ينظر: تفسير البغوي 483/2  
 139- المصدر نفسه 483/2  
 140- ينظر: تفسير مجاهد 394  
 141- تفسير البغوي 483/2  
 142- ينظر: معاني القرآن 397/1  
 143- ينظر: معاني القرآن للنحاس 410/3  
 144- لم أقف على قائله  
 145- معاني القرآن للنحاس 410/3  
 146- الأعراف 190  
 147- ينظر: التيسير في القراءات السبع 94، وجامع البيان في تأويل القرآن 316/13  
 148- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3417/6  
 149- لقمان 31

- 150- ينظر: البحر المحيط 247/5  
 151- ينظر: المصدر نفسه 247/5  
 152- ينظر: معاني القرآن 344/1  
 153- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 3417/6  
 154- ينظر: تفسير اللباب لابن عادل 2493/1  
 155- آل عمران 173  
 156- جامع البيان في تأويل القرآن 316/13  
 157- يس 68  
 158- التيسير في القراءات السبع 150، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 284/9  
 159- ينظر: تفسير ابن فورك 205/2  
 160- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 530/4  
 161- معجم مقاييس اللغة (مادة: نكس) 1010  
 162- ينظر: التحرير والتنوير 23 – 55  
 163- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 284/9  
 164- معاني القرآن وإعرابه 293/4  
 165- النحل 70  
 166- روح المعاني 45/12  
 167- ينظر: المصدر نفسه 45/12  
 168- إعراب القرآن وبيانه 224/8  
 169- الزمر 59  
 170- ينظر: معاني القرآن للنحاس 187/6، والجامع لأحكام القرآن 273/15  
 171- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 273/15  
 172- معاني القرآن للنحاس 188/6  
 173- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 360/4  
 174- الفجر 28  
 175- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 273/15  
 176- النور 35  
 177- ينظر: السبعة في القراءات 455، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2070/6 – 2071  
 178- ينظر: معاني القراءات للأزهري 209/2  
 179- ينظر: تهذيب اللغة 112/4  
 180- الوسيط في تفسير القرآن المجيد 320/3  
 181- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2071/4  
 182- هو محمد بن يزيد بن رفاعة بن سماعة، أبو هشام الرافعي من أهل الكوفة، مات ببغداد يوم الأربعاء، سنة (248 هـ)، وكان يُحطِّئ في القراءة ويخالف. ينظر: الثقات لابن حبان 109/9، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار 130، وغاية النهاية 280/2  
 183- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2071/4  
 184- ينظر: تهذيب اللغة 112/4  
 185- ينظر: معاني القرآن 252/2  
 186- معاني القرآن وإعرابه 44/4  
 187- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2071/4  
 188- ينظر: معاني القرآن 252/2  
 189- ينظر: الكامل في اللغة والأدب 70/3  
 190- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 44/4  
 191- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2071/4  
 192- ينظر: معاني القرآن وإعرابه 44/4  
 193- ينظر: الكتاب 268/4  
 194- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2071/4  
 195- المصدر نفسه 2071/4  
 196- البقرة 280  
 197- ينظر: التيسير في القراءات السبع 71، والكشف والبيان عن تفسير القرآن 286/2  
 198- ينظر: المصدر نفسه 286/2  
 199- ينظر: مختار الصحاح (مادة: يسر) 743  
 200- ينظر: جامع البيان عن تفسير القرآن 29/6

- 201- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 647/2  
 202- ينظر: المصدر نفسه 647/2  
 203- معاني القرآن للأخفش 203/1  
 204- ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن 286/2  
 205- معاني القرآن للأخفش 204/1  
 206- الكتاب 90/4  
 207- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 647/2  
 208- إعراب القرآن 343/1، وينظر 18/1  
 209- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 648/2  
 210- الأنعام 86  
 211- ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 374/2  
 212- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 29/5  
 213- المصدر نفسه 29/5  
 214- شرح التسهيل 176/1  
 215- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 28/5  
 216- المصدر نفسه 29/5  
 217- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 374/2  
 218- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 33/7  
 219- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن 511/11  
 220- الجامع لأحكام القرآن 33/7  
 221- إعراب القرآن 80/2، وينظر 81/2  
 222- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 33/7  
 223- ينظر: مشكل إعراب القرآن 260/1  
 224- ينظر: إعراب القرآن 80/2 – 81  
 225- الحجر 22  
 226- ينظر: السبعة في القراءات 172/1 – 173  
 227- ينظر: السبعة في القراءات 172/1 – 173، والحجة للقرآن السبعة 248/2 – 250  
 228- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (مادة: ريج) 507/3، والمخصّص 412/2، ولسان العرب 455/2  
 229- المفردات في غريب القرآن (مادة: روح) 370  
 230- ينظر: الحجة في القراءات السبع 39، وحجة القراءات 118 – 119، والكشف عن وجوه القراءات السبع 27/1  
 231- مسند الشافعي 81/1  
 232- ينظر: الحجة في القراءات السبع 39، والجامع لأحكام القرآن 197/2 – 198  
 233- الذاريات 41  
 234- المعجم الكبير للطبراني 169/10، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد 97/10، برقم (17126)، ومسند أبي يعلى 341/4 برقم (2456) بإسناد ضعيف .  
 235- مشكل إعراب القرآن 412/1  
 236- الحاقة 17  
 237- مشكل إعراب القرآن 412/1  
 238- التحرير والتنوير 86/2  
 239- يوسف 10  
 240- ينظر: السبعة في القراءات 345، وإعراب القرآن للنحاس 316/2، والحجة للقرآن السبعة 399/4  
 241- ينظر: جمهرة اللغة (مادة: غيب) 1025/2  
 242- ينظر: مختار الصحاح (مادة: غيب) 231  
 243- ينظر: معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن 223/3  
 244- ينظر: الحجة للقرآن السبعة 400/4، والموضح 670/2، وروح المعاني 384/6  
 245- ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى 531  
 246- ينظر: الحجة في القراءات السبع 110، ومعاني القراءات للأزهرى 46/2  
 247- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 132/9  
 248- هو محمد بن عزيز السجستاني، أبو بكر الغزيري (ت 320 هـ). ينظر: غريب القرآن المسمّى بنزهة القلوب 350/1  
 249- غريب القرآن المسمّى (نزهة القلوب) 350/1، والجامع لأحكام القرآن 132/9  
 250- ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى 531، وروح المعاني 384/6  
 251- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 5/2



- 252- ينظر: الموضح 670/2  
 253- ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد 268/2  
 254- إعراب القرآن للنحاس 316/2  
 255- ينظر: الجامع لأحكام القرآن 132/9  
 256- الأحزاب 33  
 257- ينظر: التيسير في القراءات السبع 145، والمحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 443/4  
 258- ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 7258/11  
 259- ينظر: المحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 443/4  
 260- ينظر: المقتضب 84/3  
 261- البحر المحيط 443/4  
 262- ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 187/11  
 263- ينظر: المحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 443/4  
 264- تفسير اللباب لابن عادل 3602/1  
 265- الشورى 28  
 266- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن 114/17  
 267- معجم مقاييس اللغة (مادة: قنط) 835  
 268- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن 114/17  
 269- ينظر: المحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 363/3  
 270- ينظر: إعراب القرآن للنحاس 384/2  
 271- ينظر: معاني القرآن للأخفش 413/2، والمحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 363/3  
 272- ينظر: إعراب القرآن للنحاس 384/2  
 273- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 167/7  
 274- ينظر: معاني القرآن وإعراجه 181/3  
 275- جامع البيان في تأويل القرآن 114/17  
 276- المصدر نفسه 114/17

## المصادر

- القرآن الكريم .  
 - إبراز المعاني من حرز الأمانى: أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت 665 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت .  
 - أصول علم العربية في المدينة: عبدالرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثامنة والعشرون، العددان: 105 – 106، 1417 هـ - 1987 م .  
 - إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت 1409 هـ - 1988م .  
 - إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد بن مصطفى درويش (ت 1403 هـ)، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص - سورية، دار اليمامة، دمشق - بيروت 1415 هـ .  
 - بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي (ت 373 هـ)، تحقيق: الدكتور محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت .  
 - البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت 1420 هـ .  
 - البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي البصري (ت 774 هـ)، تحقيق: علي شيري، ط1، دار إحياء التراث العربي 1408 هـ - 1988 م .  
 - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي 1412 هـ - 1992 م .  
 - تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (ت 1205 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية .  
 - تاريخ خليفة بن خياط: أبو عمرو خليفة بن خياط ابن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت 240 هـ)، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، ط2، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت 1397 هـ .  
 - التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالكريم العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه .  
 - التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393 هـ)، دار التونسية للنشر، تونس 1984م .  
 - تفسير ابن فورك: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت 406 هـ)، دراسة وتحقيق: عاطف بن كامل بن صالح، ط1، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 1430 هـ - 2009م .  
 - تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن): أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت 510 هـ)،

- تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1420 هـ .
- تفسير القرآن: أبو المظفر منصور بن عبد الجبار السمعاني التميمي الحنفي (ت 489 هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، دار الوطن، السعودية، الرياض 1418 هـ - 1997 م .
- تفسير اللباب: أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت بعد 880 هـ)، دار النشر، دار الكتب العلمية، بيروت .
- التفسير اللغوي للقرآن الكريم: الدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ط1، دار ابن الجوزي 1432 هـ .
- التكملة والدليل والصلّة: الحسن بن محمد بن الحسن الصّعّاني (ت 650 هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علاّم، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1973 م
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001 م .
- التيسير في القراءات السبع: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ)، وعنى بتصحيحه: أوتو يرتزل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1426 هـ - 2005 م .
- الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم الدارمي (ت 354 هـ)، ط1، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، دكن - الهند 1393 هـ - 1973 م .
- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (ت 310 هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة 1420 هـ - 2000 م
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد بن احمد شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة 1384 هـ - 1964 م .
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي (ت 321 هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1987 م .
- الحجّة في القراءات السبع: أبو عبدالله الحسين بن احمد بن خالويه (ت 370 هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، قدم له الدكتور فتحي حجازي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1428 هـ - 2007 م .
- حجّة القراءات: عبدالرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة (ت 403 هـ)، تحقيق: الدكتور سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة دار الرسالة 1997 م .
- الحجّة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الأصل أبو علي (ت 377 هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت 1413 هـ - 1992 م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت 392 هـ)، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ)، تحقيق: الدكتور احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي (ت 1270 هـ)، تحقيق: علي عبدالباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت 1415 هـ .
- زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597 هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1422 هـ .
- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324 هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر 1400 هـ .
- تسهيل الفوائد: محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبدالله جمال الدين (ت 672 هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام 1410 هـ - 1990 م .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت 573 هـ)، تحقيق: الدكتور حسين عبدالله العمري، والدكتور يوسف محمد عبدالله، ومظهر بن علي الإرياني، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان 1420 هـ - 1999 م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 400 هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط1، دار العلم للملايين، لبنان 1956 م .
- الصرف الكافي: أيمن أمين عبدالغني، ط1، دار الصفوة 2013 م .
- غاية النهاية في طبقات القراء الكبار: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت 833 هـ)، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1351 هـ .
- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (ت 274 هـ)، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، مطبعة دار المعارف العثمانية، ط1، حيدر آباد - دكن 1384 هـ - 1964 م .
- غريب القرآن المسمى (نزهة القلوب): محمد بن عزيز السجستاني أبو بكر الغزيري (ت 320 هـ)، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد جمران، ط1، دار قتيبية، سوريا 1416 هـ - 1995 م .
- فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ: سهل بن عثمان أبو حاتم السجستاني (ت 255 هـ)، تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم العطية، مطبعة جامعة البصرة، مديرية دار الكتب 1979 م .

- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرّد أبو العباس (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة 1417 هـ - 1997م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180 هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1294 هـ - 1974م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت 427 هـ)، تحقيق: الإمام أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1422 هـ - 2002م .
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري (ت 711 هـ)، ط3، دار صادر، بيروت 1414 هـ .
- المثلث: الإمام عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام 1401 هـ - 1981م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت 807 هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة 1414 هـ - 1994م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1420 هـ - 1999م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافعي، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان 1413 هـ - 1993م .
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت 458 هـ)، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1421 هـ - 2000م .
- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي (ت 666 هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت 1420 هـ - 1999م .
- المختصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت 458 هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1417 هـ - 1996م .
- مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (ت 307 هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق 1984 م .
- مسند الدارمي: أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل التميمي الدارمي السمرقندي (ت 255 هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدارمي، ط1، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 1412 هـ - 2000 م .
- مسند الشافعي: أبو عبدالله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبدالطلب (ت 204 هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت .
- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت 437 هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405 هـ .
- المعارف: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1992م .
- معاني القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت 338 هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1409 هـ .
- معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215 هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1411 هـ - 1990م .
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى الفراء بن زياد بن عبدالله بن منظور (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر .
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311 هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده الشلبي، ط1، عالم الكتب - بيروت 1408 هـ - 1988م .
- معاني القراءات: أبو منصور محمد بن الأزهر الهروي (ت 370 هـ)، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية 1412 هـ - 1991 م .
- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت 360 هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط2، مكتبة العلوم والحكم، العراق، الموصل 1404 هـ - 1983 م .
- معجم وتفسير لغوي لكلمات القرآن (مخطوطة الجمل): حسن عز الدين بن حسين بن عبدالفتاح أحمد الجمل، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 2008م .
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، اعتنى به الدكتور محمد عوض مرعب، والأنسة فاطمة محمّد أصلان، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان 1422 هـ - 2001م .
- معرفة الفراء الكبار على الطبقات والإعصار: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (

- ت 748 هـ)، ط1، دار الكتب العلمية 1417 هـ - 1997 م
- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502 هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت 1412 هـ .
  - المقتضب: محمد بن يزيد بن عبدالله أبو العباس المبرّد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت .
  - الموضح في وجوه القراءات وعللها: الإمام نصر بن علي بن محمد أبو عبدالله الشيرازي الفارسي النحوي المعروف بابن أبي مريم (ت 565 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، ط1، 1414 هـ - 1993 م .
  - النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير محمد بن يوسف الجزريّ (ت 833 هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضياع، المطبعة التجارية الكبرى .
  - نبيل المرام من تفسير آيات الأحكام: أبو الطيب خان بن حسن ابن لطف الله الحسيني البخاري (ت 1307 هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية 2003 م .
  - الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت 486 هـ)، تحقيق: وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالوجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور أحمد محمد صيرة، والدكتور أحمد عبدالغني الجمل، والدكتور عبدالرحمن عويس، قدّمه وقرّظه: الأستاذ الدكتور عبدالحى الفرماوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1994 م.

